

الفصل الثامن

استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية

لتحقيق الأرباح المالية

برزت خلال السنوات الأخيرة وخاصة بعد أحداث انهيار شركة وورلدكوم WORLDKOM وشركة انرون (Enron) وتحميل شركة (آرثر أندرسون) ARHTER ANDRSON بكونه المسئول عن مراجعة وتدقيق حسابات تلك الشركة جزءاً من مسؤولية انهيار الشركة واتهامه بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلاً بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تُظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح ، ونظراً للظروف السائدة في عالم الأعمال ولجوء كثير من إدارات الشركات إلى تجميل البيانات المالية سعياً منها لتحسين الوضع المالي سواء من حيث الربحية أو من حيث المركز المالي لتحقيق أهداف ذاتية ، فإن تلك الإدارات تلجأ إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية مستغلة بذلك تنوع البدائل المحاسبية (المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS) في إعداد القوائم المالية مما يؤثر سلباً على مصداقية تلك القوائم، بدأ ظهور ما عرف فيما بعد بالمحاسبة القضائية FORENSIC ACCOUNTING " " والتي أصبحت محل اهتمام وتركيز من قبل المحاسبين والمراجعين العاملين في سلك القانون والقضاء على حد سواء بل وكافة المستفيدين والمتعاملين مع البيانات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات المختلفة.

مشكلة البحث :

تتبع مشكلة البحث من وجود مشكلات اقتصادية ومالية هي بحاجة إلى نوع معين من المحاسبين ليقدموا المساعدة للوصول للحقائق المالية وإعادة الحقوق إلى أصحابها (فيما عرف بقضايا الأنفاق وغيرها) ، إن الخبرة المحاسبية التي يطلبها القاضي عندما يتم النظر في قضايا المنازعات المحاسبية والمالية من خلال المذكرات المقدمة ، وخاصة عندما يكون التلاعب المالي يستند إلى تطبيق سيء لمعايير المحاسبة الدولية ، فالقاضي يعجز عن إصدار حكمه في قضية ما حول مدى صحة الأوراق والمستندات وكشوف الحسابات المالية المقدمة ، بحيث لا يستطيع الجزم بصحتها ، لعدم قدرته على الإلمام بها ، وقد تتعلق وقائع النزاع بأمر فنية محاسبية تخصصية تفوق قدراته وإمكاناته ، ولكي لا يتهم القاضي بإنكار العدالة ، فقد خول له القانون اللجوء إلى الخبراء المحاسبين لمساعدوه في إثبات الوقائع وفك طلاسم الأرقام المقدمة ، وبالتالي الوصول إلى قناعة معينة تمكنه من إصدار الحكم المناسب . (1)

ومن هنا يسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى الوقوف على طبيعة هذه الأساليب التي تتبعها المحاسبة الإبداعية ، وبيان أهمية قيام المحاسبين القضائيين FORENSIC ACCOUNTANT بالإجراءات اللازمة للحد من تلك الأساليب لتحقيق المصداقية للبيانات المالية الواردة في القوائم المالية، ويسعى الباحث للإجابة عن التساؤلات التالية :

(1) الدوسري ، ناصر بن فلاح ، حسين العبيدلي -الخبير المتخصص في مجال المحاسبة القضائية ، ورقة مقدمة للندوة العلمية حول (المحاسبة القضائية في دولة قطر) ، الدوحة ، قطر ، 4 مايو 2011 م.

1. ماذا تعني المحاسبة الإبداعية؟ وهل تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية الواردة في القوائم المالية للشركات والمؤسسات الفلسطينية؟
2. ما هي الأساليب والإجراءات التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في مجال الإبداع المحاسبي؟
3. ما هي الإجراءات والأساليب التي يمكن للمحاسبة القضائية (FORENSIC CCOUNTING) استخدامها في الحد من الآثار المترتبة على استخدام المحاسبة الإبداعية في إعداد القوائم المالية؟

أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. التعرف على المحاسبة الإبداعية من حيث النشأة والمفهوم .
2. التعرف على أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في إعداد القوائم المالية
3. إبراز أهمية المحاسبة القضائية والوقوف على الدور الذي يقوم به المحاسبون القضائيين في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية عند إعداد القوائم المالية.

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من أهمية موضوع المحاسبة القضائية كوقاية وتشخيص وعلاج أيضاً لآثار استخدام المحاسبة الإبداعية كونها تمثل مشكلة هامة لاسيما في ظل قيام إدارات الشركات باستخدام أساليبها لإظهار نتيجة النشاط والموقف المالي بما يحقق أهدافها القصيرة والطويلة الأجل ولو كان

ذلك على حساب الفئات الأخرى ، وهو ما أدى إلى حصول الأزمة المالية العالمية نتيجة انهيار وإفلاس مجموعة من أعظم الشركات العالمية .

فروض البحث:

بقصد الإجابة على التساؤلات السابقة فإن البحث يقوم على الفرضيات التالية :
الفرض الأول : " لا يوجد علاقة بين الإجراءات والأنشطة التي

تمارسها المحاسبة القضائية وبين ممارسات المحاسبة الإبداعية
الفرض الثاني: " إن ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية
حول الأمور المالية والتجارية يتطلب الاستعانة بالمحاسبة القضائية .

الفرضية الثالثة : " لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين
آراء مراجعي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك القانون والقضاء فيما
يتعلق بدور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

منهج البحث:

1. الجانب النظري :سيتم إتباع المنهج الاستقرائي لبناء إطار علمي لأبعاد
مشكلة البحث وأهدافه وذلك بالاعتماد على الأبحاث والدوريات والمقالات
المنشورة والمرتبطة بموضوع البحث .

2. الجانب العملي : تصميم إستبانه للتعرف على دور المحاسبة القضائية
في الحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية وتوزيعها على فئتي
الدراسة من المراجعين والقانونيين في فلسطين .

خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته ، وتحقيقاً لأهدافه ونفياً لفروضه
ومراعاة لمنهج البحث في بناء إطار علمي لأبعاد مشكلة البحث فقد تم تقسيم
البحث إلى المباحث التالية :

- ✓ **المبحث الأول :** نشأة ومفهوم المحاسبة الإبداعية.
- ✓ **المبحث الثاني :** معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS وأساليب استخدامها من قبل المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية .
- ✓ **المبحث الثالث :** المحاسبة القضائية FORENSIC ACCOUNTING ودورها في مواجهة أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية.
- ✓ **المبحث الرابع :** الدراسة العملية وتحليل الإستبانة الموزعة على عينتي الدراسة في فلسطين وبيان النتائج والتوصيات .

دراسات سابقة :

﴿ دراسة مقدار أحمد الجليلي سنة 2012م ، بعنوان : المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق ، حيث قام الباحث بعمل دراسة نظرية حول متطلبات المحاسبة القضائية واحتياجات تطبيقها ، وتوصل الباحث إلى عدم ظهور ملامح المحاسبة القضائية في العراق لغاية الآن ، وأوصى الباحث بضرورة وجود تشريع عراقي يحدد واجبات المحاسب القضائي كل من المحاكم وفي لجان الاعتراض بدوائر الضريبة ، وتطوير عمل الخبير بما ينسجم مع متطلبات المحاسبة القضائية ، لكن الباحث لم يقوم بدراسة ميدانية أو عمل إستبانة للوقوف على مشكلات الدراسة بشكل موسع .

﴿ دراسة د.خالد بن ناصر الخاطر سنة 2011 ، بعنوان : مقترح لتنظيم عمل خبراء المحاسبين بالمحاكم ، حيث تقدم رئيس جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بورقة أشار فيها إلى أهمية مناقشة تطوير الوضع

الحالي للخبراء المحاسبين حيث أستعرض في ورقته أهم مواد قرار رئيس المجلس الأعلى للقضاء في دولة قطر رقم (29) لسنة 2008 م بتنظيم قبول وتصنيف الخبراء أمام المحاكم ، وفي نهاية الورقة أشار الباحث إلى ضرورة عمل شكل تنظيمي للخبراء المحاسبين الذين يعملون مع القضاء والمحاكم .

﴿ ورقة عمل للباحث د.عبد الستار الكبيسي سنة 2012م مقدمة للندوة العلمية حول المحاسبة القضائية في دولة قطر ، تكونت الورقة من ثلاثة محاور الأول مقدمة عن أهمية المحاسبة القضائية ومبررات وجودها ، والمحور الثاني تطرق إلى أهم المؤشرات الميدانية عن واقع المحاسبة القضائية في البلدان العربية ، أما المحور الثالث فتناول التوصيات حيث أوصى الباحث بضرورة اهتمام الجهات العليا في الدولة وخاصة الجامعات والقضاء بما تتطلبه المحاسبة القضائية من تشريعات ولوائح قانونية تؤطر دورها الصحيح وتدفع بها نحو الأفضل حفاظاً على المال العام ولتحقيق أقصى عدالة ممكنة وأسوة بالدول المتقدمة التي أصبحت فيها المحاسبة القضائية واحدة من أهم 8 مهن مرموقة .

﴿ دراسة James Stan bury and Chris Paley المنشور في مجلة المحاسبون والمترجم عن نشرة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (CPA Insider) حيث بين الباحث مجالات عمل المحاسب القضائي المختلفة مثل تعطل العمل والمسؤولية عن المنتج ، والملكية الفكرية ، الإخلال بالضمان أو الوكالة ، والنزاعات بين المساهمين والشركاء

والإفلاس والإعسار وإعادة الهيكلة ومنع واكتشاف حالات الغش والرد عليها ، تحريف القوائم المالية ، وأوصى بأن توسع نطاق عمل المحاسبة القاضية يوجب وجود مؤهلات علمية ومهنية خاصة يجب أن تتوفر بالمحاسبين القضائيين

﴿ دراسة مطر والحلي سنة 2009 بعنوان : دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية ، حيث تم أخذ عينة من 150 شخصاً وتم اختبار الفرضيات حيث توصل الباحث إلى أن المحاسبة الإبداعية هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية ، حيث تؤثر على موثوقية البيانات المالية .

﴿ دراسة ماجستير ، يسران محمد سامي شامية سنة 2008 تحت عنوان " دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد " حيث توصل الباحث لوجود دور هام لمهنة المراجعة في مكافحة الفساد ضمن المسؤولية الاجتماعية المنوطة بها تجاه الأطراف المتعددة والمسؤولية عن اكتشاف التضييل .

مميزات الدراسة الحالية :

الدراسات السابقة كانت في الغالب نظرية ، أما الدراسة الحالية فهي دراسة عملية ، كما أنها أول دراسة في فلسطين تتطرق للمحاسبة القضائية ، هذه الدراسة تحاول الربط بين عمل المحاسب القضائي وبين ممارسات المحاسبة الإبداعية ، حيث أن القائمين على ممارسة المحاسبة الإبداعية

يتمتعون بالتأهيل العالي جداً والخبرات الواسعة المهارة الكبيرة في معرفة المعايير الدولية للمحاسبة وبدائلها المنشورة .

المبحث الأول : مفهوم المحاسبة الإبداعية

تعتبر المحاسبة الإبداعية (CREATIVE ACCOUNTING) أو المحاسبة الاحتياطية كما يطلق عليها البعض حدثاً ظهر في ثمانينات القرن الماضي، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، حيث كان هنالك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي كان من الصعب إيجاد تلك الأرباح ، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله! ولهذا فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها .

وقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية ، ونظراً لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم ، وقد بنيت تلك التعريفات حسب وجهة نظر من وضعها ، وفيما يلي سيقوم الباحث بعرض العديد من التعريفات المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية ، وبعد ذلك سيقوم الباحث بوضع تعريف شامل ومختصر للمحاسبة الإبداعية من وجهة نظره .

1. يعطي (ملفورد Mulford) ⁽¹⁾ تعريفه عن المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية ، باستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية ، أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل.

(1) Amat, O. and Blake , J. , “ The Ethics of Creative Accounting” p22.

2. يقدم (ناصر Naser) ⁽²⁾ تعريفه عن المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر أكاديمية بأنها هي " عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعثون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و/ أو جميعها" .
3. يعرف (أمات Amat) ⁽³⁾ المحاسبة الإبداعية بأنها " العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بمعايير المحاسبة الدولية والقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال " .
4. ويقدم (فيليبس Phillips) ⁽⁴⁾ مفهومه عن المحاسبة الإبداعية بكونها عبارة عن " وصف شامل وعام لعملية التلاعب بالمبالغ أو العرض المالي لدوافع داخلية " .
5. ويستخدم (العاني) ⁽⁵⁾ اصطلاح المحاسبة المبدعة بدلاً من اصطلاح المحاسبة الإبداعية إذ يصفها بأنها هي "عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل الكشوف المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يُفضل مُعد هذه الكشوف أن يُبلغ عنه، وهي أيضاً عملية تتم من خلالها هيكلة المعاملات لكي تنتج نتائج محاسبية مطلوبة بدلاً من الإبلاغ عن هذه المعاملات بطريقة منسقة وحيادية .

(2)Naser, K. and M. Pendlebury: 1992, 'A Note on the use of Creative Accounting',British Accounting Review 24 , p 4 .

(3) Opt. P.7-8

(4) Breton, G. and Tuffler , R. J. , " Creative Accounting and Investment Analyst Response" P98.

(5)www.infotechaccountants.com موقع المحاسبون دوت نت

6. ويصف (Bamboo web Dictionary)⁽⁶⁾ المحاسبة الإبداعية بأنها تُشير إلى استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على امتياز للدخل أو الممتلكات أو الموجودات أو الخصوم ، كما يضيف (Bamboo web Dictionary) إن نتائج تلك الممارسات تكون معقدة ومتعبة ومثيرة في التقارير المالية ولهذا الأمر فقد سميت بالإبداع (Creative) وبعض الأحيان تطلق مصطلحات: ابتداع، ابتكار (Innovative) أو مغامر (Aggressive)، ويضيف أن هذه المحاسبة الإبداعية استخدمت بجدية أكبر بقصد تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات شركات الأعمال.

7. أما في (Accounting Dictionary) (3)⁽⁷⁾ فتم تعريفها بأنها بأنه مفهوم عام عن تنظيم الحسابات إذ تعطي فوائد غير قانونية أو مشكوك فيها للحفاظ على كيان الحسابات .

يتضح للباحث في ضوء قراءة ما جاء آنفاً من قبل الباحثين والكتاب وآخرين أن المحاسبة الإبداعية تتمثل بعملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بمعايير المحاسبة الدولية والقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة ، ولهذا الأمر فإنه يمكن تلخيص مفهوم المحاسبة الإبداعية من وجهة نظرنا بأنها عبارة عن "عمليات أو ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة يقوم من خلالها المحاسبون باستخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية

(6) المصدر السابق.

(7) المصدر السابق .

لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة " .

ويشير الباحث إلى بعض ما قاله المختصون عن المحاسبة الإبداعية من خلال تجربتهم ومشاهداتهم حيال ممارسات المحاسبة الإبداعية ، إذ كتب (يان جريفيث Griffiths)⁽¹⁾ من وجهة نظر الصحفي في مجال الأعمال والمحاسبة " إن كل شركة في البلد تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة، وإن كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، وأن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة يتم تغييرها كلياً من أجل حماية وإخفاء الجريمة، وتعد هذه أكبر حيلة منذ حصان طروادة ، ويضيف ... في الحقيقة فإن هذا الخداع يكون معداً بمذاق شهى جداً، وهو شرعي بصورة كلية ... إنها المحاسبة الإبداعية " .

بينما يستعرض جيم سون Jameson⁽²⁾ المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر المحاسب إذ يقول " تشتمل العملية المحاسبية على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية ، وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب والغش أو الخداع والتحريف أو سوء العرض ، وأصبحت الأنشطة التي ثمارها عناصر مهنة المحاسبة تعرف بالمحاسبة الإبداعية " .

(1)Amat, O. and Blake , J. , “ The Ethics of Creative Accounting P 8

(2)Opt. P.9

أما (سميث Smith) ⁽³⁾ فيقول وفقاً لخبرته كمحلل استثماري " لقد شعرنا بأن الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانينات كانت نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية أو المحاسبة الإبداعية وليست نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي ، ويضيف .. لقد بدأنا في كشف الأساليب الرئيسية الداخلة في ذلك وتقديم أمثلة حية عن الشركات التي تستخدم تلك الأساليب الإبداعية " .

ويضيف الباحث " بأن مفهوم المحاسبة الإبداعية يكمن في أن هذا المصطلح هو عبارة عن الممارسات التي يقوم بها المحاسبون لتضليل قارئ البيانات المالية لأي هدف من الأهداف سواءً لتعزيز السهم في السوق أو تعظيم مكافآت مجلس الإدارة التنفيذيين أو غيره مستخدمين ممارسات خاطئة لمعايير المحاسبة الدولية وقواعد المحاسبة . "

أولاً : الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية :

كما تبين فإن للمحاسبة الإبداعية عدة تعريفات ومن ضمنها أنها عبارة عن " الأساليب أو الوسائل التي تستخدم من أجل تحويل أرقام البيانات المالية مما هي عليه فعلياً إلى ما يرغب فيه المعدون عن طريق استغلال القواعد الحالية في معايير المحاسبة الدولية أو إهمال بعضها منها أو جميعها" ⁽⁴⁾.

وفي هذا الجزء سيقوم الباحث باستعراض أهم تلك الأساليب المحاسبية المضللة التي تستخدم في المحاسبة الإبداعية ، وهنا لابد من الإشارة إلى أن

(3)Opt.P.10

(4)Amat,O.and Blake , J.," The Ethics of Creative Accounting P11

هنالك العديد من الوسائل والأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية إلا أننا
آثرنا استعراض أهم تلك الأساليب وهي كالتالي :

1. أحيانا تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد مختلف من
الوسائل المحاسبية : فعلى سبيل المثال، يسمح للشركة في عدد من الدول
أن تختار بين سياسة حذف نفقة التطور كما تحدث واستهلاكها على
حساب عمر المشروع المتعلقة به، ولذلك يمكن للشركة أن تختار
السياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.

2. استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ :
ففي بعض الحالات عند تقييم عمر أحد الأصول من أجل حساب
الإهلاك فإنه عادة ما تتم هذه التقييمات داخل العمل وتتاح للمحاسب
المبدع الفرصة لأن يخطئ من ناحية الحذر أو التفاؤل في هذا التقييم،
وفي بعض الحالات الأخرى عادة يمكن توظيف خبير خارجي لعمل
التقييمات ، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم خبير إحصائي بتقييم
الالتزام المالي المستقبلي للمعاشات، في هذه الحالة يمكن للمحاسب
المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها
وضع مجمل للتقييم أو عن طريق اختيار مثنى أو مقيم معروف باتخاذ
اتجاهها تفاؤليا أو تشاؤميا حسب رغبة المحاسب .

3. يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو
لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية : ويتحقق ذلك عن طريق الدخول
في صفقتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث ميال للمساعدة ، فعلى
سبيل المثال لنفترض أنه تم عمل ترتيبات لبيع أحد الأصول لبنك ما بدلا
من تأجير هذا الأصل لبقية عمره الافتراضي بحيث يمكن أن يطرح

سعر بيع هذا الأصل بموجب (البيع والتأجير المرتد) أعلى أو أقل من قيمة الأصل الحالية لأنه يمكن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو الزائد.

4. التلاعب في توقيت الصفقات: بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصاً في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية

ويخلص الباحث إلى أن الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية لها أشكال متعددة ومعقدة إلى حد ما ، ولا يمكن اكتشافها إلا من خلال ذوي الاختصاص (المحاسبون الجنائيين) وسيتم لاحقاً عرض كيفية اكتشافها ومعالجتها .

ثانياً : المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح المحاسبية وتجميل صور الدخل .

يستغل معدو البيانات المالية الذين يتورطون في المحاسبة الإبداعية بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية من أجل تقديم انطباع " مضلل " عن الأرباح وذلك لخدمة مختلف أغراضهم وأهدافهم ، وهناك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في إدارة الأرباح وتجميل صور الدخل ، وفيما يلي سنستعرض أهم تلك الممارسات والهدف من القيام بها ، وهي:

1. بشكل عام تفضل الشركات أن تقدم تقريراً عن اتجاه النمو الثابت في الربح بدلاً من إظهار أرباح غير مستقرة بسلسلة من الارتفاعات والانخفاضات الدرامية ، ويتحقق ذلك عن طريق تدبير احتياطي كبير غير ضروري من أجل الالتزامات المالية ومقابل قيم الأصول في

السنوات الجيدة حتى يمكن خفض هذا الاحتياطي وبالتالي تتحسن الأرباح المقررة في السنوات السيئة ، وبالتالي تخفّي التذبذبات أو الانخفاضات التي قد تصيب الدخل الأمر الذي قد يدفع المساهمين أو المستثمرين إلى توجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص ، وهنا تبرز خطورة المحاسبة الإبداعية في ظل عدم الشفافية وتغييب دور المستثمرين من ناحية انه في حال إذا كانت الظروف التجارية للعمل غير مستقرة ومتذبذبة فعلياً فأن للمستثمرين كل الحق في معرفة ذلك .

2. من الأشكال المختلفة لإدارة الأرباح وتجميل صور الدخل هو التلاعب بالأرباح وذلك من أجل ربطها بالتنبؤات ، ويشير (Fox1997) ⁽¹⁾ إلى كيفية تصميم السياسات المحاسبية في بعض الوحدات الاقتصادية من خلال القواعد المحاسبية العادية ومعايير المحاسبة الدولية لتتطابق الأرباح الصادرة بالتقارير مع تنبؤات الأرباح ، فعلى سبيل المثال عندما تقوم تلك الوحدة ببيع منتجاتها فإنه يتم تأجيل اعتراف جزء كبير من الربح المحقق منها للسنوات المستقبلية بحجة تغطية نفقات تحسين الجودة المحتملة ودعم العملاء ، وتبرز أهمية تلك الممارسات في انه أحياناً يتم تقييم أداء أعضاء مجالس الإدارة على أساس التوقعات والتنبؤات التي يتم وضعها عند استلامهم لمهامهم ، لذا فإنه متى ما تحققت التنبؤات الموضوعية فإن ذلك يعني أن واضعي التنبؤات على مستوى عال من المهارة والكفاءة والحدس مما يرفع من مكانتهم الاقتصادية في الشركة وبالتالي الحصول على تقييمات عالية وبالتالي مكافأة كبيرة .

(1)Healy, P. M. and Whalen , J. M. , “ A Review of the Creative Accounting Literature and its Implications for Standard Setting ”p12-13

3. قيام أعضاء مجلس إدارة شركة بتغيير في السياسات المحاسبية بغرض تجميل صورة الدخل في بعض الحالات وذلك رغبة منها في الهاء المستثمرين أو المراقبين عن الأخبار السيئة ، ويشير Collingwood 1991⁽²⁾ إلى حادثة شهيرة حصلت في الولايات المتحدة تمثلت في قيام شركة K-Mart بتغيير في بعض سياساتها المحاسبية من أجل إظهار أرباح الربع السنوي بما يفوق 30 % من قيمته في ظل السياسات المحاسبية السابقة وذلك ليتزامن مع خبر سيئ يتمثل في تراجعها كأكبر شركة لبيع التجزئة في الولايات المتحدة من المركز الأول إلى الثاني وذلك بغرض الهاء المستثمرين والمراقبين عن هذا الخبر .

4. يمكن أن تساعد المحاسبة الإبداعية إما في الاحتفاظ بسعر السهم أو النهوض به سواء عن طريق خفض مستويات الإقراض الواضحة مما يجعل الشركة تبدو وكأنها خاضعة لخطر أقل أو عن طريق خلق المظهر الخاص باتجاه الربح الجيد مما يساعد الشركة في جمع رأس مال عن طريق إصدار أسهم جديدة وعرض أسهمها الخاصة في اكتتابات تملك للشركة .

وبشكل عام فقد أشار كل من (Dhahran and Lev)⁽³⁾ في دراسة تم إعدادها عام 1993 أن المحللين في الأسواق ذات الكفاءة العالية واليقظين لن يخدعوا بممارسات المحاسبة التجميلية ، وأن التغييرات المحاسبية لتسوية الدخل هي مؤشر على الضعف ، كما أن الدراسة أشارت إلى أن أي عملية تجميلية لصورة الدخل تقوم بها الشركة سيبتعها بالتأكيد

(2) Opt. p 15-16

(3) Opt. p 21-20

أداء فقير في سعر السهم في الفترات والسنوات التي تلي تلك التغييرات المحاسبية لزيادة الدخل .

ثالثاً : الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها .

لا شك أن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها ، وفيما يلي سيقوم الباحث بعرض أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها وذلك كالآتي :-

1. ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية ، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) وهيئة سوق المال الأمريكية (SEC) بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليتها عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات ، ولهذا الأمر فقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1967م جميع الشركات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة إنشاء لجنة للمراجعة ، وفي عام 1972م أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) توصيات بإلزام الشركات بإنشاء لجنة للمراجعة ، وفي عام

1978 ألزمت بورصة نيويورك جميع الشركات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان مراجعة .

2. بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين والانهيارات المالية في العديد من أسواق العالم ، وكذلك في ظل انفتاح أسواق المال العالمية وعولمة الأسواق والاعتماد على شركات القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم والتوسع الهائل في حجم تلك الشركات أصبحت هناك حاجة ماسة إلى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة ، وقد أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE وذلك للحد من ظواهر المحاسبة الإبداعية والأضرار التي قد تنشأ من وجودها وذلك لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية .

3. خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق تقليل عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة ، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت في معاييرها المعالجة البديلة ، ووضعت معالجة قياسية في أغلب معاييرها ، وبتخفيض البدائل فإن ذلك سيؤدي إلى أن الشركة التي ستختار معالجة محاسبية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها في عام ستجبر فيما بعد على

استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة تكون فيها النتيجة أقل إرضاء.

4. الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية ، ويتم ذلك عن طريق ما يلي :

- سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها ، وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزئية " بند الطوارئ " لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء " بند الطوارئ " بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ .
- أما الطريقة الأخرى فهي عن طريق تفعيل فرضية " الثبات " ، ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية ، وهذا يعني انه متى ما اختارت أي شركة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن ذلك لا يعني انه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية ، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى وشريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات .

5. أما الوسيلة الأهم والأقوى فهي يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها

البعض ، ويتم هذا الأمر عم طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصدقية العالية ، حيث أن المراجع الكفو والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها ، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة .

6. تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطرافهم ، ويتم هذا الأمر عن طريق أما التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص ، وتتم عملية التثقيف عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة .

7. تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهنية التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمراجع المعتمد .

وبشكل عام يخلص الباحث إلى أن المراجع الكفو يسعى عادة للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تثبت انه لم تحدث تحريفات أو أخطاء ، وهنا لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة وهي انه ونتيجة للقيود الكامنة في عملية

المراجعة فإنه توجد مخاطر لا يمكن تجنبها في عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية نتيجة للممارسات المحاسبية الإبداعية ، فمن الممكن أن يتم اكتشاف تحريفات وتجاوزات بالبيانات المالية للفترة التي يغطيها تقرير المراجع إلا أن هذا الأمر لا يعني فشل المراجع بالتمسك بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية للمراجعة ، فأحيانا وبالرغم من التمسك بتلك المبادئ والإجراءات فإنه من الممكن اكتشاف بعض التجاوزات والتحريفات بالقوائم المالية .

رابعاً: المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية :

فيما يتعلق بالمنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية فقد نشأت العديد من الاعتبارات الأخلاقية على النحو التالي :

1/ من المتفق عليه بشكل عام أن السلطة تتضمن المسؤولية وأن الظلم ليس سوى سوء استخدام للسلطة كما أشار (Plato, 1992) ⁽¹⁾ وقد انتهج العديد من الفلاسفة الأخلاقيين أفكاراً شبيهة فيما يخص العدالة طبقاً لحقوق كل شخص أو كل جماعة عبر التاريخ ، وتبعاً لهذا التصور للعدالة وتصورات أخرى حديثة مثل نظرية راولز الشهيرة للعدالة والتي وضعها عام 1972، فلا شك في أن المعدين للبيانات المالية الذين يسيئون استخدام السلطة في مناصبهم يرتكبون نوعاً من الظلم ، حيث وجد Fischer and Rosen Zweig 1995 ⁽²⁾ أن طلبة المحاسبة و MBA ينتقدون الصفقات المتعرضة للتلاعب وسوء استخدام المبادئ

(1) Plato: 1992, Republic, translated by G. M. Gruber, revised by C. D. Reeve (Hackett)

(2) Fischer, M. and K. Rosen Zweig: 1995, 'Attitudes of Students and Accounting Practitioners Concerning the Ethical Acceptability of Earnings Management', *Journal of Business Ethics* 14, P444.

المحاسبية ، كما اكتشف Naser and Pendlebury 1992⁽³⁾ عدم

استحسان المراجعين المحاسبين في بريطانيا لمثل هذه المواقف .

2/ يتشارك النظام المحاسبي مع نظم القانون في عدة أوجه، حيث يمكننا

النظر إلى القيم والأفكار المنبثقة عن نظم القانون ونظم العدالة لأن مثل

هذه النظم هي منشآت اجتماعية يمكننا أن ننظر خلفها لنجد قيما أخلاقية

أساسية مثل الصدق، وقد ناقش Lyons 1984 القيم التي اتخذت كأمتلة

في العمليات القانونية ، حيث يعرف احترام القانون كعنصر أخلاقي

هام، "فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل الإجراءات الموضوعية بشكل

جيد على تشجيع احترام القانون ومن ثم طاعة القانون الذي يعتبرها

الكثير شيئا جيدا" (4) وربما ينشأ بعض الجدل حول النظم التي إما

بسبب أنها تم صياغتها بشكل سيء أو لأن آليات تطبيقها غير مناسبة

لا تبعث على الاحترام، ويناقش Lyons قاعدة القانون ولكن تظهر هذه

النقطة بشكل أكثر قوة على النظام الغير تشريعي مثل نظام المحاسبة ،

حيث إذا ما فشلت في اكتساب الاحترام من قبل هؤلاء الذين يتم

استدعائهم لتطبيقها فمن المحتمل أن يترتب على ذلك فشلا نظاميا، وفي

سياق التلاعب الكبير والصغير بالبيانات المالية والذي عهدناه وعرفناه

أنه يثير المشاكل في النظام القائم للمحاسبة، لذا فإن النظام يفترق للسلطة

إذا كان معرضا للتلاعب عن طريق قوى اقتصادية أو سياسية لأي

هدف من الأهداف.

(3)Naser, K. and M. Pendlebury: 1992, 'A Note on the use of Creative Accounting', British Accounting Review 24,P 111.

(4)Lyons, D.: 1984, Ethics and the rule of law (Cambridge University Press, Cambridge),P196.

وانتقالاً من المفهوم العام للظلم وعدم الأمانة يمكننا أن نتطرق لمستوى شخصي أكثر حيث يقوم الأفراد باتخاذ قرارات بشأن العمل تكون قابلة للدفاع عنها بشكل أو بآخر، ومع ذلك فإن قرارات العمل غير معفاة من الاعتبارات الأخلاقية، كما أوضح Solomon 1993⁽⁵⁾ حيث لا يمكننا أن نقبل مرة أخرى الفكرة الأخلاقية بأن " العمل ليس إلا عملاً ". مما يساعد على فهم ذلك أن نأخذ في اعتبارنا فكرة تحمل المسؤولية الفردية عن الأعمال الخاطئة وفكرة الشخصية الجيدة عند دراسة المناقشات غير الأخلاقية إلى حد ما والتي توظف لتكون عذراً لسلوك التلاعب المحاسبي، حيث يمكن أن يكون هناك دفاعاً عن سلوك المحاسبة الإبداعية يعتمد على نظرية الوكالة ونظريات المحاسبة الإيجابية ، وقد ناقش Revsine 1991⁽⁶⁾ " افتراضات أو نظريات التمثيل المالي الخاطئ الانتقائي"، وقد اعتبر أن المشكلة تتعلق بكل من المدراء وحاملي الأسهم ويشير إلى أن كل منهما يمكنه أن يستفيد من المعايير المحاسبية غير المصاغة بشكل محكم مما يسمح بحرية التصرف في تحديد زمن الدخل والأرباح ، حيث يمكن أن يستفيد حامل الأسهم من حقيقة أن المدراء قادرون على التلاعب بالأرباح "لتسوية" الدخل بما أن ذلك ربما يخفض من عدم استقرار الأرباح الواضح الذي تتعرض له الشركة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في قيمة أسهمهم، وحقيقة أن هذا الأمر يتضمن تلاعباً وخداعاً متعمداً يتم تجاهلها، بحيث يصبح حامل الأسهم من خلال وجهة النظر تلك مجرد قطعاً للتلاعب على غير دراية ولكن تنص الافتراضات النظرية للوكالة على أن هذا السلوك حتمي بسبب وجود الصراع الملازم لعلاقات الوكالة.

(5)Solomon, R. C.: 1993, 'Corporate Roles, Personal Virtues: An Aristotelian

(6) Revsine, L.: 1991, 'The Selective Financial Misrepresentation Hypothesis', Accounting Horizons, December 16-27.

وبالنظر من منظور أخلاقي يمكن اعتبار هذه التلاعبات مكروهة ومحرمة أخلاقياً، فهي ليست عادلة للمستخدمين حيث تتضمن ممارسة غير عادلة للسلطة وتعمل على إضعاف سلطة المنظمين ، حين يتم خرق النظم والقوانين بدون عقوبة الأمر الذي يترتب على ذلك قلة احترام لها ولإجراءاتها ، وبشكل أساسي فإنه من الحكمة والمنطق التساؤل بشأن صلاحية الأنشطة المتورطة في إخفاء البيانات المالية السليمة لتقديم صورة لا يستطيع النشاط الاقتصادي الضمني تبريرها كاملة.

وبذلك يرى الباحث أن المحاسبة الإبداعية يمكن اعتبارها مكروهة أخلاقياً وذلك لما يرونه من مخالفات أخلاقية ينتهجها المحاسبين في مهنتهم والتي لا بد من التصدي لهذه السلوكيات حتى يمكن الحصول على الشفافية والمصادقية الكافية.

المبحث الثاني: ممارسات المحاسبة الإبداعية وعلاقتها بمعايير المحاسبة الدولية.

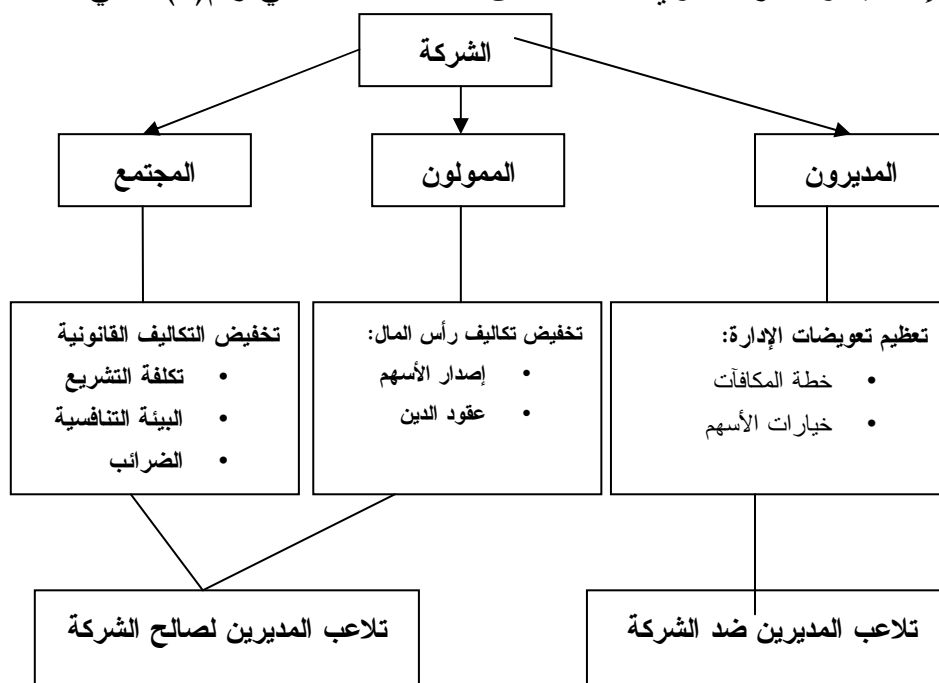
من خلال التعريفات السابقة للمحاسبة الإبداعية ، يمكن للباحث أن يقترح تعريفها بأنها : الممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرصة للتلاعب والغش مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة .

كما يتضح من التعريفات السابقة أن هناك قواسم مشتركة لممارسات المحاسبة الإبداعية من أهمها :

1. أنها ممارسات قانونية ، لأنها تتم في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية .
2. ممارسات عامة وشائعة .
3. ممارسات لا يمكن تجنبها بشكل مطلق.

4. ممارسات يمكن تقديم تأكيد معقول بخصوصها .
5. ممارسات استغلالية في إطار تقديرات محاسبية .
6. ممارسات احتيالية تعمل على تغيير الأرقام الحقيقية إلى أرقام غير حقيقية (مزيفة) .
7. ممارسات ضارة بأطراف داخلية وخارجية .

وقد أبرزت Balaciu Diana العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأطراف ذوي المصلحة من خلال الشكل التالي رقم (1) التالي:⁽¹⁾



الشكل رقم (1) يبين العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأطراف ذوي المصلحة

(1) Balaciu Diana : Is Creative Accounting A form of manipulation University of Oradea , Faculty of Economics , Department of Finance Accounting , Journal accredited CNCIS-Category B +Tom xvll,2008-volume 111,p.936.

أسباب لجوء الإدارات إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية :

من خلال الشكل رقم (1) السابق ، نورد بعض الأسباب التي تدفع الإدارة إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي تؤدي إلى تلاعب في الحسابات:⁽¹⁾

1. **تمهيد الدخل** : تفضل إدارات الشركات بشكل عام الإبلاغ عن اتجاه

ثابت لنمو الأرباح بدلاً من أرباح متقلبة بين ارتفاع وانخفاض ، ويمكن تحقيق ذلك بإجراء مخصصات بمبالغ مرتفعة وغير ضرورية للالتزامات ، وكذلك في قيم الأصول في السنوات الجيدة ، الأمر الذي يساعد في إمكانية تخفيض هذه المخصصات في السنوات غير الجيدة مما يؤدي إلى تحسين الأرباح المعلن عنها في تلك السنوات.

2. **زيادة الدخل لصرف الانتباه** : يمكن لمديري الشركة تغيير سياسات

محاسبية لزيادة الدخل في يدهم من أجل صرف الانتباه عن الأخبار غير المرغوب فيها من قبلهم .

3. **رغبة الإدارة في المحافظة على سعر السهم أو زيادته** : وذلك عن

طريق تخفيض المستويات الواضحة للاقتراض ، وبذلك تظهر الشركة على أنها عرضة لمخاطر أقل واتجاه جيد للربح ، مما يساعد الشركة في إصدار جديد للأسهم .

4. **تأخير نشر معلومات** : لأغراض السوق فقد يرغب أعضاء مجلس

الإدارة أو المديرون الانخراط في صفقات أو معاملات داخلية في أسهم شركاتهم فيستخدمون المحاسبة الإبداعية لتأخير نشر المعلومات

(1) دهمش نعيم ، أبو زر عفاف ، أخلاقيات المحاسبة الإبداعية ، عرض وتحليل ، المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الإسراء الأهلية ، عمان ، 29-31 آذار ، 2005 م .

لأغراض السوق ، ومن ثم يحسنون من فرصتهم من الاستفادة من المعرفة الداخلية وتحقيق الأهداف التي يسعون لتحقيقها .

5. إخفاء بعض الالتزامات : قد تلجأ الإدارة إلى عمل ترتيبات تحويلية بطريقة لا تنعكس كالتزام في القوائم المالية ، إذ إن التغيير في أي قاعدة محاسبية يقحم الشركة في صعوبات مع اتفاقيات الاقتراض.

وتعطي المعايير المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية مجالاً للاختيار بين بدائل محاسبية لكثير من البنود والعناصر التي تؤثر في القوائم المالية وتقع هذه المهمة على عاتق الإدارة ، حيث تختار طريقة محاسبية معينة ، من شأنها أن توفر المعلومات المفيدة لمستخدميها على اعتبار أنها أكثر فائدة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، إلا أن اختيار الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية وأسلوب الإفصاح عنها يكون ، في كثير من الأحيان متأثراً بالأهداف الخاصة بالإدارة مما ينتج عنه آثاراً سلبية على نوعية وشفافية المعلومات المنشورة والمعلن عنها .⁽²⁾

ويمكن تعرف مجالات المحاسبة الإبداعية من خلال التصنيفات التالية :

1. قائمة الدخل : حيث يمكن للإدارة أن تمارس سياسات محاسبية إبداعية

في مجال التلاعب بأرقام قائمة الدخل والتي تخص على سبيل المثال :⁽³⁾

- مصاريف الإهلاك عند التملك
- الاعتراف المبكر بالإيراد
- تقليل المصاريف مستحقة الدفع
- تضخيم المبيعات والربح الإجمالي

(2) دهمش ، أبو زر ، مرجع سابق ، ص 4

(3) دهمش ، أبو زر ، مرجع سابق ، ص 6

• تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية

2. قائمة المركز المالي : وهي القائمة التي تطلها ممارسات المحاسبة الإبداعية من قبل الإدارة وذلك من خلال قيامها ببعض الممارسات ، منها على سبيل المثال : (4)

- تضخيم مصاريف إعادة الهيكلة
 - التضخيم في حسابات الأصول المدنية
 - تقليل الالتزامات
 - تضخيم الممتلكات والمعدات
 - زيادة الاحتياطات
 - التلاعب في مخصصات الديون
 - التلاعب في طرائق تقييم الأدوات المالية
3. مجالات أخرى :

- سوء استخدام مفهوم الأهمية النسبية
 - العمليات المتبادلة ما بين شركات المجموعة (القاضة والتابعة)
- طرائق المحاسبة الإبداعية باستخدام معايير المحاسبة الدولية :**

بناءً على ما سبق عرضه ، يمكن للباحث أن يميز بين ممارسات المحاسبة الإبداعية التي ينتج عنها نوعان من التلاعب ، الأول : تلاعب محاسبي ، والثاني : تلاعب غير محاسبي ، ويبين الآتي طرائق التلاعب لكل نوع منها :

(4)دهمش ، أبو زر ، مرجع سابق ، ص 5

1. طرائق التلاعب المحاسبي وتكون من خلال : (1)

- استغلال فرصة اختيار المعايير والسياسات المحاسبية البديلة مثال : طرق تقييم المخزون السلعي ، ومعاملة المصاريف الرأسمالية على أنها جارية .
- استخدام التحيز الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية ، مثال ذلك تقدير العمر الإنتاجي للأصل لأغراض الإهلاك .

2. طرق التلاعب غير المحاسبي وتكون من خلال : (2)

- تغيير تصنيف الصفقات وما ينتج عنها من تلاعب في الحسابات : مثال بيع الأصل وإعادة استئجاره إذ إن عائدات البيع يمكن أن تخفض أو ترفع بشكل غير حقيقي من خلال إجراء تسويات مع أقساط الإيجار .
- تغيير الزمن الحقيقي للصفقات بهدف تحديد سنة معنية لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لتحقيق هدف معين مثال : استثمار تكلفته التاريخية مليون وقيمه السوقية 3 مليون عندئذ تستطيع الإدارة أن تختار السنة التي تعد بها بأن الاستثمار قد تحقق لرفع الربح في العام الذي اختارته .

عندما قرر مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق عن الاتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية STANDARDSACCOUNTING(INTERNATIONAL وتغييرها

(1) Oriole Amt, john Blake and Olivares : **The Ethics of creative Accounting** :some Spanish evidence , Journal of Economic Literature classification ,April 2000,p6-7

2) Opt. P.9.

لتصبح معايير التقارير المالية الدولية INTERNATIONAL (FINANCIAL REPORTING) STANDARDS) كان يهدف من وراء هذا التغيير إلى عدة نقاط من أهمها: (3)

1. التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية (FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS BOARDS) .
 2. تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي بإصدار معايير محاسبية جديدة تساعد على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوروبي على غرار توحيد العملة الأوروبية .
 3. الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية .
 4. حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت أحد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية .
- ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية إدراج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافياً للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة ، ومن أهم تلك التعديلات :

(3) يحى محمد أبوظالب ، "المحاسبة الدولية وفقاً لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة " ص 205-215

1. العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة ، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة
2. إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي ، ويعتبر هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة ، فقد اتضح أن هنالك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة ، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بعملية تلاعب أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار
3. العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة إلى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد أن يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتنف بعض تلك المعايير .
4. إدخال التفسيرات الملحقة بالمعايير إلى داخل المعايير نفسها بدلا من فصلها في ملحق خاص بكل معيار .

سادساً دور المدقق في التحقق من ممارسات المحاسبة الإبداعية :

عرف التدقيق أو المراجعة (Auditing) بشكل عام بأنها تلك العملية المنظمة التي تؤدي عن طريق مدقق أو مراجع مؤهل وحيادي

(Competent and Independent) للتحقق من صحة معلومات ومزاعم قابلة للتحقق منها تتعلق بأنشطة وأحداث مالية ومطابقة نتائجها الاقتصادية مع معايير المحاسبية المقررة (Established Accounting Standards) عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات المراجعة (Audit Evidence) (إقرارات ومصادقات وملاحظات واستفسارات الفحص) مع التقرير عن نتائج تلك العملية للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قراراتها .

وقد نشأت مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية وتتسم بدرجة كبيرة من التعقيد ، كما توفر خلالها إدارة المنشأة معلومات عن مواردها وما تتحمله من التزامات لمساعدة المستثمرين والموردين المقرضين وغيرهم من الأطراف في اتخاذ قراراتهم عن طريق إعداد قوائم مالية تتضمن مزاعم وإيضاحات اقتصادية Information Economic Assertion Representation وحيث أن الإدارة التي تمثل معدي القوائم المالية (Preparers or Providers) لديها أهدافها التشغيلية ومصالحها الخاصة التي قد تختلف عن المصالح الخاصة بمستخدمي المعلومات Information Users ، ومن ثم يتعين أن يتم تدقيق وفحص تلك المعلومات عن طريق محاسب مهني وحيادي لإبداء رأيه عن مدى مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها .

ومن هنا يمكن القول بأن مهنة التدقيق قد نشأت استجابة أو تلبية للحاجة إلى التدقيق الحيادي لتلك المعلومات ، وحتى يتم تقديم تلك الخدمة يسعى المراجع على نحو موضوعي وحيادي إلى جمع أدلة الإثبات

(Evidence) المتعلقة بالمزاعم موضوع الفحص ، حيث قد تتمثل تلك الأدلة في البيانات المحاسبية الموجودة بالدفاتر واليوميّات والحسابات والمستندات المؤيدة والمصادقات وما إلى ذلك ، ثم يقارن كمدقق تلك المزاعم والمعلومات مع معايير مقررّة (بما في ذلك المعايير المحاسبية أو أي أسس محاسبية متفق عليها) على أساس أن تلك المزاعم والمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية قد عرضت بصدق وبعادلة ولا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، الأمر الذي من شأنه جعل تقرير المراجع أداة التوصيل إلى مستخدم تلك المعلومات بما يفيد مدى إمكانية مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها (Credibility and Reliability) .

والتدقيق الموضوعي الحيادي هو الذي يتم عن طريق المدقق (Auditor) المؤهل الذي يبدي رأيه عن تلك المعلومات المالية المقدمة عن طريق إدارة الشركة إلى المستخدمين المعنيين (Interested Users) . تأسيساً على ذلك فإن المسؤولية الأساسية للمدقق تتمثل في أن يوضح في تقريره رأيه للأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية عما إذا كانت القوائم المالية التي تتضمن مزاعم الإدارة قد عرضت بشكل صادق وعادل أم لا وكذلك دون وجود أي تجاوزات أو تحريفات وأنها لا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

إلا أنه لا بد الإشارة إلى أمر مهم وحيوي وهو أن عملية التدقيق لا توفر ضماناً كاملاً لاكتشاف كافة ممارسات المحاسبة الإبداعية ، لأنها ببساطة ليست عملية مثالية ، حيث أنه يوجد احتمال لعدم اكتشاف بعض من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، وهذا يتم حتى في ظل أفضل أداء ممكن

لإجراءات المدقق التي تتطلبها معايير المراجعة المهنية (Professional Auditing Standards) ، حيث إذا ما حاول أي مدقق اكتشاف كافة ممارسات المحاسبة الإبداعية فإن تكلفة التدقيق ستكون كبيرة وغير مقبولة ، لذا فإنه يجب أن يركز جهده في المجالات التي يوجد بها مخاطر كبيرة لحدوث تحريفات أو تلاعبات ، وأثناء التنفيذ الفعلي لعملية التدقيق يتوافر لديه قدر كبير من التأكيد (Assurance) لاكتشافها ، وعلى الرغم من أنه ليس تأكيداً مطلقاً إلا أنه مستوى إيجابي مرتفع جداً من التأكيد ، وبالتالي فإن دقة المعلومات بالقوائم المالية لكافة الشركات سترتفع مما سيمنح أسواق رأس المال من العمل كما يجب أن تكون عليه الأسواق ذات الكفاءة ، ومن هنا يمكن القول بأن التدقيق يقدم منافع اقتصادية عديدة للمجتمع ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد (15000)⁽¹⁾ شركة عامة تطرح أسهمها للاكتتاب العام يجب مراجعتها سنوياً ، وبدون تدقيق القوائم المالية لها لا يمكن لتلك الشركات أن تحصل على رأس المال عن طريق طرح أسهمها في أسواق المال ، كما أن العديد من الشركات الخاصة بحاجة إلى مراجعة سنوية لقوائمها المالية للحصول والحفاظ على التمويل من البنوك والمنشآت المالية الأخرى ، وفي معظم الأحوال يمكن للشركة أن تحصل على تمويل بمعدلات منخفضة إذا كان لديها قوائم مالية يتم تدقيقها سنوياً ، ومن هنا يمكن القول بأن تدقيق القوائم المالية تخفف تكلفة رأس المال .

وعادة ما يساعد المدققون سواء العاملين في مؤسسات التدقيق أو القطاعات التي تراقب أعمال الشركات في دواوين المحاسبة أو المدققون

(1) أمين السيد أحمد لطفي ، "مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة " ص 20

الداخليين الشركات على تحسين أدائها وأساليب الرقابة الداخلية ، حيث يقدمون للإدارة اقتراحات ينتج عن تنفيذها تخفيض التكاليف من خلال تحسين كفاءة التشغيل وتخفيض أي تحريف أو تلاعبات أو غش ، كما ينتج عن تنفيذ إجراءات التدقيق أن يعمل كل من أفراد المنشأة والعاملين بها على نحو أفضل وتخفيض فرص ارتكابهم للغش والممارسات الخاطئة .

فنتيجة لزيادة مخاطر المعلومات (Information Risk) بسبب تعقد مجتمع الأعمال وزيادة حجم المنشآت والشركات وعدد عملياتها المالية التي تقوم بها واتسام عمليات التبادل بالصعوبة والتوسع فضلا عن صعوبة توصل متخذ القرار بشكل مباشر للمعلومات واحتمال وجود تحريفات بها أو تحيز أو تأثير متعمد لمعديها على احد جوانبها ، ظهرت حتمية التدقيق ودورها المحوري الحيادي في تخفيض مخاطر المعلومات ، تعكس تلك المخاطر إمكانية عدم دقة المعلومات الخاصة بمخاطر العمل الخاصة بالمنشأة أو الشركة (عدم دقة القوائم المالية) .

وأحيانا تقوم بعض إدارات الشركات وبالاتفاق مع المدقق أو المراجع لتوفير تأكيد مناسب للمستخدمين عن إمكانية الاعتماد على تلك القوائم ، حيث إذا ما تم اعتماد تلك القوائم وهي غير صحيحة وتتضمن بعض ممارسات المحاسبة الإبداعية ، فإن المدقق سوف يواجه باحتمال مقاضاته من قبل كل من المستخدم وبعض أعضاء مجلس الإدارة أو ما تعرف بالمسؤولية القانونية للمراجع تجاه العملاء أو الغير أو أي طرف ثالث ، حيث يقاضي المستخدمون المدقق على أساس مسؤوليته المهنية عن تأكيد إمكانية الاعتماد

على القوائم المالية ، كما يمكن للمستخدم أيضا مقاضاة الإدارة ، وبالتالي يتحمل المدقق مسؤولية كبيرة من الوجهة القانونية .

تعزيز أداء عمل المدقق للحد من الممارسات الإبداعية :

تهدف عملية التدقيق وفقا للمعايير إلى توفير تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية كوحدة واحدة بشكل عام خالية من أي تحريف جوهري أو غش أو تلاعب أو أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

وللوصول إلى تلك التأكيدات المعقولة يجب أن تتوافر بالمدقق سواء على مستوى مكاتب التدقيق أو دواوين المحاسبة عدة آليات وشروط تساعد على تعزيز أداء عمل المدقق للحد من الممارسات الإبداعية .

ومن أهم تلك الآليات والشروط ما يلي :

1. توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة ، حيث يعتبر توفر مثل تلك الكفاءات الضمان لحسن انجاز الأعمال التي يكلف بها مكتب التدقيق أو ديوان المحاسبة ، وفي هذا الصدد فلا بد من مراعاة التناسب بين الأعمال والموارد البشرية عددياً ونوعياً ، والاهتمام بنواحي التدريب والتعليم المستمر ونقل الخبرات والتجارب داخل منظومة التدقيق سواء كانت مكتب تدقيق أو ديوان محاسبة .

وبهذا يجب أن يحتل الاستثمار في الموارد البشرية المرتبة الأولى في أولويات مكاتب المراجعة ودواوين المحاسبة ، وفي مقابل ذلك فيجب أن يكون لديه القدرة على الاحتفاظ بهذه الموارد للمدى الملائم .

2. إن ممارسة مهنة التدقيق تحتاج إلى أشخاص ذو مواصفات خاصة ، بحيث يتمتعوا بالوعي المهني والثقافة والإدراك الكافي بمختلف الأنشطة الاقتصادية والمستجدات في بيئة الأعمال والعوامل التي قد تؤثر على

المراكز المالية للعملاء أو في عناصر أو موارد أعمالهم أو في قدرتهم على الاستمرار ، وبالإضافة إلى ذلك الشعور بالاستقلالية والقدرة على ممارستها في الاتجاه الصحيح والإحساس بأهمية ما يقوم به من أعمال .

3. يجب على مكاتب التدقيق أو دواوين المحاسبة أن تقيم مدى إمكانية الاعتماد على ما تقدمه إدارة الشركة التي يتم التدقيق عليها من بيانات ومعلومات ، وبسبب الحدود الطبيعية لمهمة التدقيق واستحالة إحاطة المدقق بكافة المعاملات والأحداث الخاصة بالشركة بنسبة 100 % ، لذلك على المدقق أن يقيم إمكانية انسحابه من المهمة أو الاعتذار عنها إذا نما إلى علمه ما يجعل أمانة إدارة الشركة فيما تقدمه من بيانات أو معلومات محل شك ، وفي هذا الصدد فقد يكون من الواجب إعادة النظر في صياغة نموذج تقرير مراجعة القوائم المالية لكي تعكس بشكل أكثر تفصيلا طبيعة مهمة المدقق والحدود الطبيعية لهذه المهمة مع ذكر للبنود أو الموضوعات التي يتوافر لديه دليل على صحتها غير إقرارات إدارة الشركة.

4. إن مهمة المدقق ليست سهلة خاصة في ظل كبر وتشعب وتشابك أنشطة الشركات والتطور المستمر في أساليب الإنتاج والتسويق والتمويل ، حيث أنها لم تعد قاصرة على أساليب التدقيق المستندي التقليدية والاطلاع على الدفاتر والقيود المحاسبية ، إنما أصبحت موضوعات مثل أساليب تصوير القوائم المالية والافصاحات المختلفة المطلوبة بالمعايير المحاسبية والالتزامات غير المقيدة بالدفاتر في دائرة الاهتمام الأول للمدقق .

وختاماً يمكننا القول بأن غالباً من يقوم بعمل تلاعبات أو ممارسات المحاسبة الإبداعية من المحاسبين من هو على مستوى عال من الحرفية والابتكار لذا فمن الضروري أن يقابله من الطرف الآخر من المدققين سواء في مكاتب التدقيق أو مدققي دواوين المحاسبة من يكون على نفس المستوى إن لم يكن أعلى ، وذلك من أجل كشف تلك الممارسات والحد منها حتى يستطيع أن يصل إلى توفير التأكيدات المعقولة بخلو تلك التقارير المالية من أي انحرافات أو تلاعبات أو غش .

المبحث الثالث دور المحاسبة القضائية في مواجهة :

أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية أدت موجة الانهيارات والفضائح المالية الأخيرة للعديد من الشركات والبنوك العالمية مثل إنرون Enron وشركة وورلدكوم WorldCom وشركة آرثر أندرسون Arthur Anderson خلال التسعينات وبداية الألفية إلى تنامي الاهتمام بالمحاسبة القضائية ، والبعض يطلق عليها المحاسبة العدلية ، وذلك لمنع واكتشاف الغش في التقارير المالية ، وبأهمية تدريسها ضمن برامج المحاسبة بالجامعات ، كما تسببت الظواهر السلبية للمحاسبة الإبداعية والتي أدت إلى تعثر وفشل هذه الشركات وإلى فقدان ثقة المستفيدين من التقارير المالية والخدمات المقدمة من مكاتب التدقيق ، وتحولت فجوة التوقعات إلى فجوة ثقة ومصادقية في التقارير المالية ، وظهرت المحاسبة القضائية لمنع واكتشاف الغش ، وهي أحد المصطلحات التي تستخدم لوصف النشاطات التي يقوم بها الأفراد الذين يكونوا مهتمين

بمنع واكتشاف الغش ، ويطلق على الذين يزاولون هذه المهنة مدققي الغش ، معاينو الغش ، مهنة منع الخسارة . (1)

لقد تطورت أساليب الفحص الجنائي Criminal investigation على الجريمة ، تطوراً هائلاً في العقود الأخيرة ، وصارت تستخدم في كل المجالات التي تتعلق بالجريمة ، سواء كانت جرائم قتل أو سرقة أو غيره من الجرائم ، التي ترتكب بواسطة الإنسان ، تطورت في أسلوب ارتكابها نتيجة لتطور الحياة وتعقدها .

ومن المجالات التي استحدثت في السنين الأخيرة للكشف عن الجريمة والحد منها أسلوب المراجعة القضائية Forensic auditing وهي أسلوب ينطوي على مجموعة من الإجراءات يستخدمها المراجع ، بقصد الحصول على قرينة Evidence تعينه في كشف ملابسات المسألة محل الفحص ، مثل الغش Fraud والغش أنواعه عديدة ، منها الفساد ، الذي يتمثل في الرشوة والابتزاز وتضارب المصالح بقصد الحصول على المال ، ومنها سرقة الأصول وتحريف البيانات في الدفاتر المالية . (2)

ليس من واجبات المراجع اكتشاف الأخطاء والغش ، وذلك عند قيامه بالمراجعة السنوية للحسابات ، أو ما يسمونه المراجعة المستمرة Continuous audit ، وإن كان البعض يعتقد أن هذه من واجبات المراجع ، ويسمى ذلك فجوة التوقعات Expectation Gap أي أن لدى المراجع مهمة محددة حسب نص العقد الذي أبرمه مع إدارة الشركة ، إلا أن البعض

(1) درغام ، د.ماهر موسى ، المحاسبة الجنائية ، مجلة المحاسب الفلسطيني ، مجلة غير دورية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية ، العدد 19 ، سنة 2012م ، ص 12 .

(2) موسى ، رشيد خالد إدريس ، الفحص الجنائي مهم للمحاسبين أيضاً ، موقع على الإنترنت www.alrakoba.net

يعتقد خلاف ذلك ، فواجب المراجع حين قيامه بالمراجعة السنوية يتمثل في إبداء رأيه في القوائم المالية التي تعدها إدارة الشركة في نهاية كل عام مالي ، وذلك بعد دراسته وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية ، لكن يحدث أحياناً ، أن يقف المراجع أثناء مراجعته على أمور غير عادية ، مثل حالة غش أو خطأ فادح ، يؤثر في نتيجة النشاط بصورة جوهرية ، وفي هذه الحالة يلفت نظر الإدارة إلى هذه المسألة ، لذا فإن مهمة اكتشاف الأخطاء والغش تقع على عاتق الشركة ، والتي ينبغي أن تعمل على منعها أو التقليل منها ، وذلك عن طريق تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية يتمثل في : تعيين أفراد أكفاء ، الفصل بين الوظائف والسلطات ، حماية الأصول من السرقة أو الضياع ، إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية .

لكن يحدث أحياناً أن يكلف المراجع بمهمة خاصة ، مثل الفحص بهدف الكشف عن واقعة معينة ، مثل حالات الغش التي ترتكب من بعض الموظفين غير الأمناء ، وفي هذه الحالة يطبق المراجع أساليبه الفنية للكشف عن ملابسات الواقعة ، والتي تتطوي في بعض الأحيان على أساليب معقدة ، مثل التواطؤ بين بعض الموظفين وجهات أخرى ، مثلما يحدث في حالة عقود التوريد ، لقد تنوعت وتعددت أساليب الغش في السنوات الأخيرة ، وأضيفت إليها أساليب أخرى تعين في إخفاء الجريمة ، مثل عمليات غسل الأموال ، والتي تتمثل في الحصول على الأموال من مصدر مشبوه ، مثل حالات السرقة والرشوة وتجارة المخدرات ، ثم إيداع المبلغ في حساب خاص ، ثم تحويله من مكان لآخر واستثماره في نشاط مشروع بهدف غسله وإضفاء صفة المشروعية عليه ، وإبعاد الشبهة عنه ، وفي هذه الحالة يكلف

المراجع محاسبين يتمتعون بمهارات عالية في مجال الفحص ، بحيث يتم إكسابهم مهارات عالية في القانون والفحص الجنائي الشرطي إضافة إلى المحاسبة والمراجعة والكمبيوتر والإنترنت ، بحيث يتابعون ويكشفون العمليات التي تتم عبر الشبكة العنكبوتية ، من ثم الحصول على القرينة الموضوعية ، التي تستخدمها الجهة المختصة كدليل إثبات وإدانة ضد المتهم.

تعريف المحاسبة القضائية :

وردت العديد من التعريفات للمحاسبة القضائية منها :

1. إن الهدف من المحاسبة القضائية يتعلق على وجه التحديد بالقضايا التي تم تحديدها وبمعاونة المحاسب يقوم الزبون بتحديد هدف محدد مثل تقدير الخسائر وخطة المعاشات التقاعدية، وغيرها وربما يستخدم المحاسب تقنيات فحص محددة وتكون مشابهة لتلك المستخدمة في المراجعة المالية ، ولكن الغرض من هذه الإجراءات يختلف عن المراجعة المالية بشكل بسيط ، أي أن المحاسب القانوني على سبيل المثال يقوم بفحص سلسلة الأعمال الورقية لإثبات صحة الحسابات اللازمة لتلبية هدف معين ، إن المحاسب القضائي يقوم بوظيفة الشهادة ويكون مسؤولاً فقط عن عمله ، وإن الهدف في نهاية المطاف من خدمات المحاسب القضائي هو استخدام نتائج المحاسب لتسهيل التواصل إلى تسوية أو ترشيح حكم لجنة التحكيم من خلال المعلومات المالية كمجال لمواصلة النقاش . (1)

2. إن المحاسبة القضائية هي تطبيق لمبادئ المحاسبة ، والنظريات ، والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني ، ويشمل

موقع على الإنترنت 2010,1 www.nafanet.com/index_files/forensicaccounting.htm (1)

جميع فروع المعرفة المحاسبية ، أي أن المحاسبة القضائية تتكون من
عنصرين أساسيين هما :

أ- **الخدمات القانونية** : التي تعرف بدور المحاسب القضائي بوصفه
خبيراً أو مستشاراً .

ب- **خدمات التحقيق** : التي تعتمد على الاستفادة من مهارات المحاسب
القضائي ، التي قد لا تؤدي إلى الشهادة في قاعة المحكمة .

3. إن المحاسبة القضائية تتطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة
ومراجعة الحسابات والشؤون المالية والأساليب الكمية وأجزاء من
القانون والبحوث ، والمهارات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم أدلة
الإثبات، وتفسير النتائج والتقارير ، والمحاسبة القضائية تؤدي على شكل
شهادة أو استشارة .⁽²⁾

4. إن المحاسبة القضائية هي تطبيق المعرفة المتخصصة أو مهارة محددة
للعثور على أدلة من المعاملات الاقتصادية .⁽³⁾

5. إن المحاسبة القضائية هي التكامل بين المحاسبة والمراجعة في مهارات
التحقيق ، وببساطة فإن المحاسبة القضائية هي المحاسبة المناسبة لوجهة
النظر القانونية التي تقدم أعلى مستوى من التأكيد .⁽⁴⁾

(2) The AICPA Forensic and Litigation Services Committee developed the **definition**, See also Crumbly, D. Larry , Lester E. Hither, and G. Stevenson Smith ,**Forensic and Investigative Accounting**, Chicago : CCH Incorporated,2005,from Education and Training in Fraud and **Forensic Accounting** : A Guide for Educational Institutions Stakeholder Organizations ,faculty ,and , Students , West Virginia University ,March 2007.,

(3) Jishi,M.S.,2003 ,**Definition of Forensic Accounting** P.6 . Go to
www.forensicaccounting.com

(4) Crumbly, D. L., 2006 , **Forensic Accounting Appearing in the literature** .
www.Forensicaccounting.com

6. المحاسبة القضائية هي مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني والذين يوفر أدلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية . (5)

7. تعرف المحاسبة القضائية بأنها إحدى المجالات المهنية الحديثة التي تتطلب مزيجاً من المعرفة والخبرة بالمحاسبة المالية المتقدمة والتدقيق مع مهارات التحريات Investigative Expertise لحل المشكلات القانونية ، ويعد تقرير المحاسب القضائي دليل إثبات في الدعاوى والمنازعات القضائية، كما يقدم أيضاً تحليل محاسبي ملائم لهيئة القضاء يصلح كأساس للنقاش والجدل ثم حسم وحل المنازعات القانونية . (6)

المحاسبة القضائية تغطي مجالات عديدة مثل تعطل العمل ، المسؤولية عن المنتج ، الملكية الفكرية ، الإخلال بالضمان أو الوكالة ، والنزاعات بين المساهمين والشركاء ، وبسبب توسع هذا النطاق والرغبة في العمل ، تزايد عدد المحاسبين القضائيين ، فالعديد من مكاتب المحاسبة تنتطلع للحصول على هذا النوع من المحاسبين ، ويمكن للعديد من هذه المكاتب أن تكمل حاجتها في هذا المجال من خلال استخدام خبراء من إدارات المراجعة ، إلا أن هذا الحل لا يمكن الاعتماد عليه على المدى الطويل ، خاصة وأن عقلية المراجعة تختلف كثيراً عن عقلية المحاسبة القضائية . (7)

(5) الجليلي ، مقداد أحمد ، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد 107 ، مجلد 34 ، 2012 م .

(6) درغام ، د. ماهر موسى ، مجلة المحاسب الفلسطيني ، مرجع سابق ص 12 .

(7) James Stan bury and Chris Paley-Menzies, CPA Insider , **Forensic Accounting** تقرير مترجم من نشرة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بعنوان المحاسبة القضائية ، 28 يونيو 2010م ،

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث القول بأن المحاسبة القضائية هي المحاسبة التي تعطي تحليل محاسبي يكون ملائماً لقاعة المحكمة والذي يعتمد كأساس للنقاش والجدال والوصول إلى حل نهائي للنزاع ، وهي فرع من فروع علم المحاسبة في العصر الحديث ، يدمج فيه بين علم القانون وعلم المحاسبة والتدقيق وعلم الكمبيوتر والإنترنت ، حيث يساعد هذا التداخل بين هذه العلوم المختلفة في مساعدة خبير متخصص في البحث والاستقصاء بهدف اكتشاف الغش والجرائم المالية وتقديم أدلة كافية للجهات المحددة وفق أسس ومنهجية وأدلة إثبات قاطعة تصلح للإدانة .

تاريخ المحاسبة القضائية :

أول دليل تم توثيقه على معرفة المحاسبة القضائية كان ضمن إعلان في إحدى الصحف اليومية في مدينة غلاسكو ، في جمهورية اسكتلندا ، وذلك في عام 1824 م ، حيث كان حينئذ هناك دعوى للحكام والمحامين والمحاسبين للتحقيق في نشاط احتيالي ، ومع ذلك ، فإنه بدء ظهورها في الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا في عام 1900م ، عندها ظهرت المقالات التي وجهت بشأن منح شهادة الخبير . (1)

كما أن الحاجة إلى المحاسبة القضائية قد نتجت عن اللوائح التنظيمية والقضائية ، وظهر ذلك واضحاً منذ عام 1900م ، باعتماد ضريبة الدخل الاتحادية ، مما أوجد طلباً للمحاسب القضائي ، وذلك بسبب التهرب من دفع ضريبة الدخل ، نتيجة لذلك وضعت دائرة الإيرادات الداخلية (مصلحة الضرائب) في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية للكشف عن المتهربين من الضرائب ، وأول حالات

(1) Zysman, Alan, www.frenicaccounting.com/three 2010 . p.18 .

التهرب من دفع ضريبة الدخل التي كشف عنها المحاسبة القضائية والتي كانت من العصابات سيئة السمعة آل كابوني ، خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث قام مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف بي آي) باستخدام أكثر من 500 محاسب ممن كانوا يستخدمون أساليب المحاسبة القضائية لفحص ورصد المعاملات المالية . (2)

ولقد مرت المحاسبة القضائية بمراحل تطور مختلفة عبر الزمن ، يمكن توضيحها بالمراحل التالية :

1. في عام 1946 م نشر محاسب أمريكي من نيويورك Maurice Peloubet مقالاً بعنوان " المحاسبة القضائية : مكانها في اقتصاد اليوم " .

2. تم في عام 1982م إصدار كتاب بعنوان : المحاسبة القضائية - المحاسبة وشهادة الخبرة قام بتأليفه Francis C Dykeman .

3. قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار دليل الممارسة رقم 7 سنة 1986م ، وفيه تم تحديد ستة مجالات لخدمات المحاسبة القضائية ومنها : تحديد قيمة الأضرار ومنع الاحتيال ، والمحاسبة ، التقييم والاستشارات العامة ، والتحليلات .

4. يشمل الأدب المحاسبي القضائي كلاً من التدقيق والضرائب والاحتيايل ضمن مجلة المحاسبة القضائية ، وذلك كأحد آثار النمو في هذه المهنة .

5. تم تأسيس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين في مارس عام 1997م .

(2)Ziegenfuss ,Douglas . **Forensic Accountants** : Hot Old Profession .
www.odu.edu/ao/instdv/quest/Forensic Account.html ,25 May 2003 ,2010 .p11 .
On line Position .

6. هناك حالياً ما لا يقل عن 16 جامعة وكلية أمريكية تقدم دورات متخصصة في مجال المحاسبة القضائية .⁽³⁾

شروط الحصول على رخصة محاسب قضائي :

يتطلب من المحاسب القضائي لكي يزاوّل عمله أن يحصل على شهادة مهنية ،ويجد منظمة مهنية تدعى National Association Of Certified Fraud Examiners ,NACFE ، وهذه المنظمة تأسست استجابة لزيادة التركيز على موضوعات الغش في الشركات الهادفة للربح والقطاع الحكومي، حيث أن الهدف الأساسي لهذه المنظمة المهنية NACFE هو تقليل حدوث الغش ومساعدة الأعضاء في اكتشاف ومنع الغش Deterrence and Detection كما أن هذه المنظمة NACFE تمنح شهادة مهنية تسمى Certified Fraud Examiners CFE حيث أن الأشخاص الذين يحملون هذه الشهادة يكونوا مؤهلين بموجبها للقيام بالأعمال الآتية : مدققي للغش والاحتيال Fraud Auditors ، محققون Investigators ، محاسب قضائي Forensic Accountant ، محاسب عام Public Accountant ، منفذ قانوني عيني Law Enforcement Personnel، مانع الخسائر Loss-Prevention ،عضو المجمع المهني للمحاسبين القضائيين Academicians .⁽⁴⁾

وتمنح شهادة محاسب قضائي CEF من خلال عقد امتحان موحد ، حيث أن الحاصلين على هذه الشهادة يمتلكون خبرات لحل المنازعات

(3) Zysman,Alan, Opt . 2010 . p.21 .

(4)درغام ، د.ماهر موسى ، مرجع سابق ، ص 7 .

المتعلقة بمجال الغش وذلك من خلال البحث والتحري عن الأدلة وعمل
تحقيقات ، وكتابة التقارير ، والإدلاء بشهادة المساعدة في منع واكتشاف الغش .
مؤهلات المحاسب للحصول على رخصة محاسب قضائي :
هناك الكثير من المهارات والخصائص التي تعد ضرورية للمحاسبين
في اختصاص المحاسبة القضائية منها :⁽⁵⁾

1. التعليم والتدريب المتقدم
 2. التعليم المستمر في التخصصات المناسبة
 3. الخبرات المتنوعة في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات
 4. مهارات الاتصال الشفوية والكتابية
 5. الخبرة العملية التجارية
 6. خبرة تدقيق متنوعة في مجالات المحاسبة القضائية
 7. خبرة في مراجعة الحسابات
 8. القدرة على التفاعل مع فريق عمله حيث يعمل المحاسب القضائي مع
فريق من المحاسبين والمحققين
 9. مهارات التواصل مع الناس والمرونة .
- ومع ذلك ، فإن أهم المهارات والخبرات الخبرة المكتسبة من خلال
النضوج الطبيعي في هذه المهنة ، ومن خلال التجربة فإن المحاسب القضائي
عليه أن يكتسب المهارات في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات ،
والضرائب ، العمليات التجارية ، وإدارتها ، والضوابط الداخلية ، والعلاقات
الشخصية ، والاتصالات والناس ، ومعرفة كيف يعمل رجال الأعمال ، كما

(5) Grippio, Frank . **Introduction to Forensic Accounting**, The National Public
Accountant, June 2003,p.7.

أنه من الضروري أن يعمل المحاسب القضائي الذين يريد أن يصبح خبيراً مالياً في وكالات تنفيذ القانون أو المحاكم ، لكي يصبح لديه خبرة في العمل في قضايا الاحتيال المعقدة ،⁽¹⁾ ومن خلال ذلك يمكن تحديد مؤهلات المحاسب القضائي بما يأتي :⁽²⁾

1. خلفية علمية وعملية ومهنية بالمحاسبة والتدقيق وفهم أساسيات البيئة القانونية ومهارات الاتصال والتحري وكيفية إدارة المخاطر وضبط الغش .
2. الإبداع والثقة عن طريق الأداء العالي وتفهم الأمور والإصرار والمثابرة على أداء العمل والجدل في الدعاوى القضائية .
3. معرفة متقدمة بالمعايير المحاسبية الدولية والأسس والقواعد والإطار الفكري والعلمي للمحاسبة والتدقيق الذي تصدره الجمعيات والمنظمات والمراكز العالمية والمحلية .
4. الإلمام بالتشريع الذي يخص الأمور المالية والمحاسبية مثل قوانين التجارة والشركات ونظام مسك الدفاتر .
5. التأهيل الأكاديمي والمهني والحصول على شهادة خبرة في مجال الاختصاص .

ويرى الباحث بأن المحاسب القضائي حتى يمارس عمله ينبغي له أن يتمتع بمجموعة من المؤهلات والصفات منها :

1. شهادة مهنية تسمى CFE : تمنح بعد اجتياز الامتحانات المقررة .

(1)Wells, Joseph T. The Fraud Examiners2003,p76.Journal of Accountancy, October

(2)السبسي ، نجوى أحمد ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية ، دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، 2006م، ص 47.

2. فهم القانون وقواعد الإثبات : المحاسب القضائي يجب أن يكون قادراً على فهم قوانين الإجرام والقانون المدني وفهم إجراءات قاعة المحكمة ، والإدلاء بأدلة إثبات قاطعة
3. اكتساب مهارات التحقيق والتحليل : حيث أن المدقق يعتبر في عمله مثل كلب الحراسة Watchdog ، بينما يعتبر المحاسب القضائي في عمله مثل كلب بوليسي Bloodhound بمعنى أن المحاسب القضائي يجب أن يكون شاكاً ومحققاً يبحث عن الحقيقة .
4. فهم نظريات وأساليب الغش ونماذج : يجب على المحاسب القضائي أن يكون مبدعاً لفهم إجراءات الغش والتي يمكن أن تتبع ، أي أن المحاسب القضائي يجب أن يفكر كالمحاسب الذي يريد يتلاعب بالأرقام والسجلات .
5. يجب أن يتمتع المحاسب القضائي بمهارات الاتصال : حيث أن المحاسب القضائي يحتك بأطراف مختلفة منهم من يكون على معرفة معدومة في المحاسبة والتدقيق ، وهنا عليه أن يبدع في مهارات الاتصال ، وهكذا في المحكمة.
6. تطوير تطبيقات حاسوبية لتساعده في التحليل وعرض أدلة الإثبات المالية
7. اكتساب مهارات تنظيمية فائقة : يجب أن يكون المحاسب القضائي على قدرة عالية لتنظيم وتحليل كمية كبيرة جداً من البيانات المالية والمستندات ، إن قدرة المحاسب القضائي على إدارة عمله هو أمر ضروري جداً لسير العمل.

وهذا وقد أكد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي على أهمية حصول المحاسب القضائي على المؤهلات المهنية الكافية لممارسة عمله والتي تتضمن شهادة المحاسب القانوني CPA وشهادة فاحص الغش القانوني CFE وشهادة الخبرة بنظم المعلومات CISA بالإضافة إلى شهادة المدقق الداخلي CIA⁽³⁾ .

دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

الخدمات المقدمة من المحاسبة القضائية تكون متنوعة وفي مجالات متعددة من التحقيقات المالية لبيان ودعم الدعاوى القضائية في مواقف مختلفة، ويتطلب ذلك الاستعانة بالخبراء الاستشاريين ، والمدققين الداخليين ، والمتخصصين في مجال الإفلاس ، والمتخصصين في المجالات المصرفية ، والدلائل المثبتين ، وكذلك المحامين وأساتذة القانون والمحاسبة في الجامعات ، وكل هذه الاختصاصات يمكن تقديمها من قبل المحاسب القضائي، ومن بين العديد من الخدمات التي يقدمها المحاسبون القضائيين هي: دعم الدعاوى ، التعاقدات ، وشهادة الخبرة ، والتسويات المالية للطلاق (فض المنازعات بين الأزواج ومعالجة المشاكل المالية المرافقة للطلاق) وتقييم الأعمال ، وفقدان عائدات التعاقدات .

(3) الكبيسي ، د.عبد الستار ، أستاذ المحاسبة ورئيس قسم المحاسبة بالجامعة الإسلامية بالأردن ، المحاسبة القضائية ضرورة للمساهمة في حل المنازعات بصورة عادلة ، ندوة علمية حول " المحاسبة القضائية في دولة قطر " عقدت بمقر جمعية المحاسبين والمرجعيين ، الدوحة ، قطر ، 4 مايو 2011م .

وهناك من حدد المجالات الرئيسية لعمل المحاسب القضائي كما يلي :⁽¹⁾

1. تقديم الاستشارات لحل المنازعات : وهي خدمة يقدمها المحاسب القضائي ، إذ يقدم رأياً يستند إلى وقائع معروفة ، أما إذا كانت الحقائق غير معروفة فإن المحاسب القضائي يقوم بالتحقيق في موضوع المنازعات ومن ثم تكوين رأي على أساس التحقيقات التي يقوم بها .
2. تقديم الاستشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية الدعاوى المدنية ، والاستشارات بصدد منازعات المسؤولية المهنية تشمل تحديد مقدار الخسارة الناجمة عن الأحداث للمنازعات الخاصة بأداء المهن مثل التأمين ، تأخر البناء ، وسرقة الأسرار التجارية ، أما الاستشارات الخاصة بالمنازعات المدنية تشمل التقييمات للأعمال التجارية ، واختلاس موظف ، وتقييم الأضرار المادية في القضايا محل النزاع.
3. شهادة خبرة في الشؤون المالية : المحاسب القضائي قد يكون بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي التي تشمل مجالات المحاسبة والشؤون المالية ، أو في مجال إعداد وتحليل الضرائب ، أو تقييم الأداء المالي ، ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب في هذا المجال ، أو المساعدة في ترجمة الوثائق ، ومن الجدير بالذكر أن عمل المحاسب القضائي في غاية الأهمية ، لأنه يجب أن نضع في اعتبارنا أن القاضي وهيئة المحلفين قد لا يكونون على دراية بلغة المحاسبة ، وبالتالي ينبغي

(1) Fillmer ,Scott. **Forensic Accounting Defined.** www.cris.com/-dfillmer/forensic.htm , May 27,2003, on line posting . From Forensic Accountants Investigators ,les Nunn University of Southern Indian , **Journal Of Business and Economics Research** - February 2006 , Volume 4 , No 2.

للمحاسب القضائي تفسير كل شيء بدقة ، وتجنب عرض الموضوعات بصورة معقدة ، وعلى المحاسب القضائي في هذا المجال القيام بجميع أعمال التحقيق بنفسه ، لأن من مسؤوليته الرد في المحاكم ، وأن عدم القدرة على الإجابة على سؤال وهو على منصة الشهود ، يمكن أن يلحق الضرر بسمعته المهنية ، والوظيفية في المستقبل .

4. التسويات المالية وتقييم أعمال الشراكة عند الطلاق : المحاسب

القضائي كثيراً ما يدعى لحل تسويات الطلاق بين الأزواج الذين لديهم ملكية في شركة خاصة ، والشراكة في الأعمال التجارية ، لأن وظيفة المحاسب القضائي تختص بتقييم الأعمال وتحديد وتقييم القيمة المالية للأصول والممتلكات ، أي أن هدف المحاسب القضائي في تسوية المنازعات المالية عند الطلاق هو تقييم الأعمال لتحديد قيمة واقعية للأعمال ، بما يتفق مع هدف الخدمة ، إن تحقيق هدف المحاسب القضائي في الدفاع عن عمله يتوقف على قيامه بإجراء تحقيق عميق بصدد التسويات المالية لموضوع الطلاق ، لأن المعلومات المتاحة قد تكون محدودة ، فمن المهم على المحاسب القضائي إجراء تحقيق عميق ، كما أن عليه أن يكون حذراً في جوانب عديدة منها :⁽²⁾

- النظر إلى أبعد من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من خلال إجراء تحليل مالي تفصيلي لكي يصل إلى حقيقة الوضع المالي ونتيجة النشاط.
- يجب على المحقق أن يكون حذراً حول وجود الأصول والخصوم الخفية، ومن الأمثلة على الأصول والخصوم الخفية هي : معدات استهلكت بالكامل ، والأصول غير الملموسة الأخرى .

(2)Fillmer ,Scott ,Opt. p27.

- على المحاسب القضائي أن يتفحص بدقة مجالات إدارة العوائد من تحريف قوائم الجرد ، واستلام نقدية قيمة بوالص التأمين على الحياة ، والإيجارات غير المسجلة ، والممولة بموجب التزامات المعاشات التقاعدية ، المصروفات غير المسجلة مثل مبالغ نفقات السفر والترفيه ، الفوائد على الديون مع الأطراف ذات الصلة ، ونفقات الإيجار لجهة ذات العلاقة .

- إن جميع التعديلات في الطرق والمبادئ المحاسبية ، ومعايير المحاسبة الدولية ينبغي أن تكون مصدر قلق للمحاسبين القضائيين ، مثلاً قد تشمل تعديل استثمارات إلى أقل من التكلفة أو السوق ، وطرق الإهلاك ، فضلاً عن التعديلات على رواتب كبار التنفيذيين أو المكافآت .

5. الاستشارة حول تقييم الأضرار (سبب الخسارة) الاستشارات المقدمة من قبل المحاسب القضائي تشمل أيضاً التحقيق في حالات الضرر ، وهي أموال تمنح للمدعي نتيجة لضرر ألحقه به المدعي عليه مثل الإصابة الشخصية والقتل الخطأ ، وهنا على المحاسب القضائي جمع وتحليل المعلومات لتحديد قيمة الضرر ومن ثم تكوين رأي على أساس تحليل معمق ، وعلى المحاسب القضائي خلال عملية التحقيق إجراء الحكم على القياس مع المعايير المنصوص عليها في هذه المهنة ، ويمكن للمحاسب القضائي إتباع خمس خطوات في عملية تقدير قيمة الضرر كما يلي :⁽³⁾

- يجب أن يحدد المعايير التي يتعين أن تستخدم أساساً لتقييم الضرر .
- يجب أن يتم تحديد مدة الأضرار وتحديد نسبة ملائمتها للنمو .
- مراعاة الجوانب التي تخفض قيمة الضرر .
- على المحاسب القضائي اختيار الأسلوب المناسب من أجل تحديد مقدار الإيرادات التي تحققت قبل وقوع الحادث ، كما ينبغي أن يحدد

(3)Fillmer ,Scott , Opt. p27.

الإيرادات من العمليات التجارية العادية ، وكذلك الإيرادات من المشاريع الخاصة ، كل ذلك للوصول إلى معدل النمو المتوقع ، وهو زيادة نسبة مئوية من الأرباح خلال مدة الضرر ، وأنه يستند إلى قاعدة وأرباح مدة الضرر ، كما أن معايير الصناعة والبيانات التاريخية تعد مؤشرات يستند إليها المحاسب القضائي لتحديد معدل النمو ،

• وعلى المحاسب القضائي بعد كل ذلك تحديد الجوانب التي تخفض قيمة الضرر، وتشمل تأثير الضرائب ، على الدخل وتأثير استهلاك الموارد .
وهناك من الباحثين من رأي دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية يشمل ما يلي :⁽¹⁾

1. تتعامل المحاسبة القضائية مع القضايا التجارية والتي تتعلق بالالتزام المهني للمحاسبين ، تقييم الشركات ، النزاعات القانونية ذات الطابع المالي ، الدمار الكوارث الاقتصادية .
 2. تهتم المحاسبة القضائية بالتحقيقات المتعلقة بالغش وفي هذا المجال يتم تقديم كثير من الخدمات الاستشارية ويتم الاهتمام كذلك بمواضيع مهمة مثل غش البنوك ، الذي يؤدي إلى الإفلاس ، الاختلاسات .
 3. كذلك يمكن أن يقدم المحاسب القضائي خدمات تقييم الشركات مثل تحليل الخسائر الاقتصادية ، تقييم الاستحواذات ، تحديد القيمة العادلة للشركة المندمجة ، تقييم عمليات البيع والشراء .
- وحدد باحث آخر دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في عدة حالات يكون فيها المحاسب القضائي هو الأنسب في تلك الحالات ، إذ تسهم المحاسبة القضائية فيما يلي :⁽²⁾
1. دعم وتوجيه الاستشارات القضائية .

(1) درغام ، دماهر موسى ، مرجع سابق ، ص 13 .

(2) Zysman , 2010, Opt, p 25

2. تقديم الخبرة في الأمور المالية.
 3. إثبات أو تفنيد دعاوى الاحتيال.
 4. المساعدة في عملية وضع الشكل المناسب لأسئلة التحقيق التي سيتم توجيهها بناءً على الأدلة المالية .
 5. يحضر المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة الاستجابات وإعادة صياغة الأسئلة أو إضافة أسئلة جديدة لاستكمال سير التحقيقات .
 6. المساهمة في عقد المناقشات والمفاوضات الخاصة بالنزاعات التجارية .
- أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية :
- أكدت المنظمات المهنية في مجال المحاسبة والتدقيق على أن الغش المالي نوعان :

1. الغش الناتج عن بيانات محاسبية كاذبة ، ناشئة عن تقارير مالية احتيالية.
 2. الغش الناتج عن بيانات كاذبة ناشئة عن اختلاس الأصول .
- وإن الغش خداع مقصود وهو خطأ متعمد ، ولكن رفع الدعوى القضائية بسبب الغش لا يعني توجيه تهمة الغش بصفة مطلقة إلى مدقق الحسابات الخارجي واتهامه بالتواطؤ في ارتكاب الغش ، فقد تكون هناك حبكة متقنة تمت من قبل الإدارة المعنية بتوفير البيانات التي يحتاجها مدقق الحسابات الخارجي لإنجاز مهمته في إبداء الرأي الفني المحايد بنتائج النشاط، وعرض المركز المالي .⁽³⁾

(3) السبسي ، مرجع سابق ، 2006 ، ص 48 .

ومن أساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ما يلي :

1. التدقيق بعد انجاز العمليات : وتتمثل بالمراجعة التشريعية والالتزام بالنظم والمعايير (خاصة بالدوائر الحكومية).
2. إجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش.
3. المقابلة الشخصية مع المسؤولين .
4. التحري عن الحقيقة عن طريق التحريات اللازمة عن الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها .
5. استخدام الوصفة العملية أو الطرق المتعارف عليها في أداء الخدمة لكشف مصداقية القوائم المالية .

العلاقة بين مراجعة الحسابات والمحاسبة القضائية ومراجعة الغش:
يمكن أن نبين مفهوم كل منها كما يلي :

1. **مراجعة الحسابات المالية :** هي عبارة عن جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك ، ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل .⁽¹⁾
ويهدف المراجعون أثناء المراجعة المالية إلى إصدار رأي فني محايد حول ما إذا كانت المعلومات التي تظهر في مجموعة من البيانات المالية تعرض على نحو معقول بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية ، وتجري هذه الالتزامات المالية بعد إتمام الصفقات ، وتتم وفقاً لمعايير مراجعة الحسابات الدولية أو المقبولة عموماً ، إن مراجعة الحسابات المالية هي وظيفة مراجع الحسابات فهو مسئول أمام الزبون أو أي

(1) اريبنز ، ألفين ، وجيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة د.محمد محمد عبد القادر ود.أحمد حامد حجاج ، دار المريخ ، 2002، ص 21

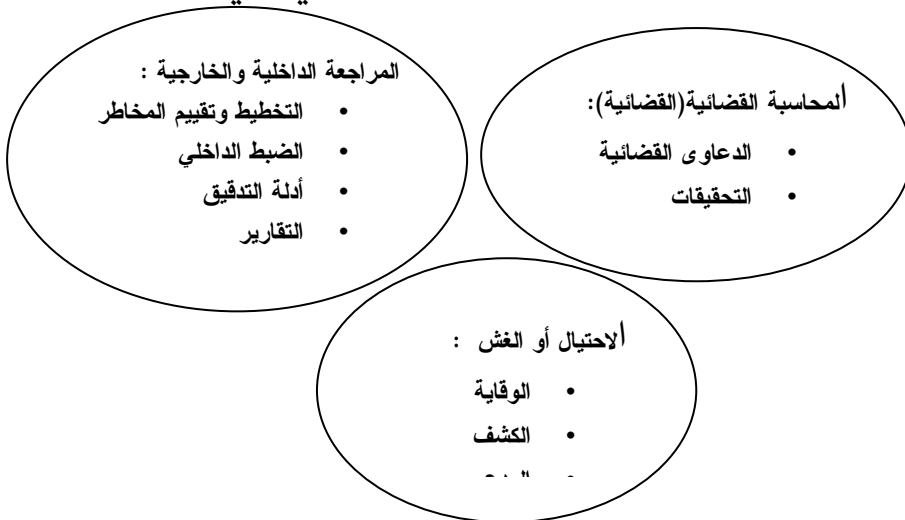
أطراف أخرى يمكن أن تعتمد على البيانات المالية المنشورة ، وتركز المحاسبة المالية على فحص وتحقيق العمليات المالية ، ويعتمد المراجع المالي على فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية لتحديد توقيت وأبعاد عملية المراجعة . (2)

2. **مراجعة الاحتيال :** إن الهدف من مراجعة الاحتيال هو المراجعة في سبيل كشف حالات الغش والتلاعب أو منعها في الشركة أو البيئة التنظيمية ، وعادة ما يتم هذا الكشف عن طريق مراجعة الضوابط القائمة والحالية لمنع وكشف الاحتيال في المعاملات ، وربما يتم أيضاً وضع توصيات لتنفيذ إجراءات كشف ومنع التزوير ، وعادة ما تجري عملية مراجعة الاحتيال على أساس استباقي ، ويجب عدم الخلط بين تحقيقات الاحتيال التي تجرى بعد الواقعة ومن الممكن أن تكون بواسطة المحاسبين القضائيين ، ومراجعة الاحتيال ملزمة لكل من صاحب العمل، وتذهب عملية مراجعة الاحتيال إلى مدى أبعد من المراجعة المالية حيث تركز على ما وراء هذه العمليات ، وينظر مراجع عمليات الاحتيال إلى نظام الرقابة الداخلية بنظرة مختلفة عن المراجع المالي ، إذ ينظر إليها من زاوية أنه كيف يمكن أن يكون نظام الرقابة الداخلية مدخلاً أو وسيلة للاحتيال .

ويمكن القول أن العلاقة بين مراجعة الحسابات ومراجعة الغش والمحاسبة القضائية هي علاقة ديناميكية ، تتغير مع مرور الوقت بسبب الأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية .

(2) Jill A. Blumenfeld, p.7 . <http://www.nafanet.com/index-files/forensicaccounting.htm>

وينبغي ألا يكون مصطلح المحاسبة القضائية بديلاً عن مصطلح المحاسبة القانونية لأن الترجمة الحرفية للمصطلح الأجنبي ليست هي السبيل لتحديد المعنى والمضمون والدور للاستخدام الأجنبي للمصطلح ، وهي قاصرة عن تحديد المضمون بدقة ، يمكن للمحاسب القانوني أن يمارس دوره في المجالات التي تتطلبها المحاسبة القضائية ، من خلال التدريب على مفهوم المحاسبة القضائية واستقرار القوانين ،⁽³⁾ ويمكن أن نوضح العلاقة بين كل من المحاسبة القضائية وبين مراجعة الحسابات الداخلية أو الخارجية وبين مراجعة الاحتيال أو الغش من خلال الشكل التوضيحي التالي :



Source : Education and Training in Fraud and Forensic Accounting :A Guide for Educational Institutions, Stakeholder Organizations ,Faculty ,and students .West Virginia University ,February 7, 2007 , p.5

(3)الفخري ، د . بشار ، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية حول (المحاسبة القضائية في دولة قطر) ، الدوحة ، قطر ، 4 مايو 2011م .

ومن الشكل السابق ، يمكن تحديد أوجه الاختلاف بين المحاسب القضائي وبين المحاسب القانوني (المدقق الخارجي) ، حيث أن الأول يهدف إلى تحديد المناطق غير القانونية والمشكوك فيها ، والبيئة التي تساعد على الغش ، بينما يوضح الشكل الثاني رأياً فنياً محايداً عن حقيقة النشاط ، والأول أكثر عمقاً وأقل اتساعاً وأن المحاسب القضائي يتطلب منه المعرفة القضائية وبدقة ، وإن الدوافع الحقيقية من وراء نشأة المحاسبة القضائية هي تلبية حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين يدلون بآرائهم حول المخالفات المالية ، وتلبية حاجة المستثمرين والمساهمين والمقرضين من المعلومات الصحيحة والصادقة وخدمة الجهات الضريبية والجهات الرقابية الحكومية .

المبحث الرابع الدراسة العملية وتحليل الإستبانة الموزعة على عينتي الدراسة في فلسطين:

يتكون مجتمع الدراسة، والبالغ عدده 53، من الفئات التالية:

1- مدققو الحسابات الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة يبلغ عددهم (70) مدققاً ، تم توزيع (60) إستبانة عليهم ، كان عدد الاستبيانات التي حصلنا عليها (50) إستبانة منها (38) إستبانة صالحة للدراسة .

العاملين في سلك القانون والقضاء : تم اختيار مفردات عينة البحث منهم من بين العاملين بالنيابة المالية بمكتب النائب العام ، وبعض وكلاء النيابة ، المحامين وأساتذة القانون بقسم الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية بغزة ، وبعض القضاة والمحكمين الماليين المعتمدين من وزارة العدل بغزة ومن جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية وعددهم (18) ؛ ولضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على

نتائج أكثر دقة تم توزيع (18) إستبانه ، وكانت الاستبيانات التي حصلنا عليها (15) صالحة للدراسة .

توزيع عينة الدراسة:

استناداً إلى ما سبق يكون العدد الإجمالي الذي تم الحصول عليه (53) إستبانه صالحة للاختبار ، ويمكن أن نعرض الصفات لعينتي الدراسة من خلال الجدول الآتي :

جدول توزيع المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة لعينتي الدراسة في قطاع غزة .

الصفة	توزيع الصفات
الجنس	أنثى 2 ذكر 51
العمر	أقل من 30 سنة 17 من 30 وأقل من 45 سنة 18 من 60 وأكثر 5 من 45 وأقل من 60 سنة 13
العمل الحالي	مراجع خارجي 38 يعمل في سلك النيابة والقانون 15
المؤهل العلمي	بكالوريوس 21 مؤهل عالي 8 ماجستير 17 دكتوراه 6 أخرى 1
التخصص	قانون 15 محاسبة 38

الصفة	توزيع الصفات
الخبرة	من 1 سنة - أقل من 5 سنوات 10
العملية	من 10 - أقل من 15 14
	من 15 وأقل من 20 4
	من 5 سنة - أقل من 10 سنوات 13
	من 20 سنة وما فوق 12

الجدول من إعداد الباحث من واقع الإستبانة الموزعة على المبحوثين غزة

فلسطين فبراير 2013م

أداة جمع البيانات :

بالرجوع إلى الدراسات السابقة والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة ضمن الإطار النظري استخدمت لجمع البيانات إستبانة تم إعدادها بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة ، وقد تم اختبارها مع خمسة مراجعين خارجيين ، وكذلك مع خمسة آخرين من القانونيين ، حيث طلب منهم الإجابة عن الأسئلة والتعليق على مدى شموليتها لمعرفة دور المحاسبة القضائية المتوقع في الحد ممارسات المحاسبة الإبداعية وتم إجراء مقابلة شخصية مع بعضهم ، وتم مراعاة الملاحظات التي تفضلوا بها ، حيث أخذت ملاحظاتهم جميعاً بالحسبان عند إعداد الإستبانة ، وقد تبين للباحث من خلال المقابلات والتحكيم قدرة الاستبانة على تعرف دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الفلسطينية من خلال الأنشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية ، وقد تكونت الإستبانة من قسمين اثنين كما يلي :

القسم الأول الإستبانة : وهو خطاب موجه إلى أفراد عينتي الدراسة ، بحيث يوضح فيه الباحث أهداف الدراسة ونطاقها .

القسم الثاني الإستبانة : يحتوي على الأنشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية للتعرف على دورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كما هو موضح في الجدول رقم (1) .

الأسلوب المستخدم في تحليل البيانات والأدوات الإحصائية :

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على أسئلة الإستبانة ، وذلك لتحقيق أهداف وأغراض الدراسة وبهدف اختبار صحة الفرضيات ، حيث يرمز الرقم (1) إلى غير موافق بشدة ، والرقم (2) غير موافق ، والرقم (3) حيادي ، والرقم (4) موافق ، والرقم (5) موافق بشدة ، وتم عد المدى من (1-2.5) بحيث يكون دالاً على درجة تأييد منخفضة ، والمدى من (2.51-3.99) بحيث يكون دالاً على درجة تأييد متوسطة ، والمدى من (4-5) ليكون دالاً على درجة تأييد عالية ، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة والإجراءات التي تمارسها المحاسبة القضائية من جهة وقبول الفرضيات من جهة أخرى ، وقد استخدمت برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة عن طريق الإستبانة ، فضلاً عن مجموعة أخرى من الأدوات الإحصائية الوصفية مثل المتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، علاوة على بعض الاختبارات مثل اختبار مان وتني بهدف إبراز الفروق ذات الدلالة الإحصائية إن وجدت بين عينتي الدراسة العاملين بسلك القانون والقضاء ومراجعي الحسابات من عينة الدراسة .

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها :

يبين الجدول رقم (1) النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر عيني الدراسة وهي كما يلي :

جدول رقم (1) يبين الإجراءات التي يمكن أن تمارسها المحاسبة القضائية وتؤدي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

	الأسئلة	مراجعي الحسابات			العاملين في سلك القانون		اختبار مان وتي	
		متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	Z P
1	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي مع مجلس الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد التقارير المالية	4.1578	0.91611.	كبير	4.4667	0.8338.	كبير	-1.372 0.170
2	يقيم المحاسب القضائي السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة	4.3684	0.85174	كبير	4.3333	0.81650	كبير	-0.242 0.809
3	هناك ازدياد في عدد القضايا والنزاعات التجارية مع الحاجة لأدلة إثبات .	4.3947	0.59455	كبير	4.5333	0.51640	كبير	-0.705 0.480
4	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من أن السياسات المحاسبية المطبقة منسجمة مع الإصدارات المهنية	4.2368	0.67521	كبير	4.1333	0.83381	كبير	-0.291 0.771

	الأسئلة	مراجعي الحسابات			العاملين في سلك القانون		اختبار مان وتني		
		متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	Z	P
5	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من أن الشركة تتابع التطورات في المبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية .	4.2632	0.6444	كبير	4.1333	0.83381	كبير	396.-	0.692
6	تفهم المحاسبة القضائية مسؤوليات وواجبات الإدارة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية	4.4211	0.64228	كبير	4.6000	0.50709	كبير	0.838-	0.402
7	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من ملائمة التقارير المالية لمستخدميها	4.3947	0.63839	كبير	4.4000	0.63246	كبير	0.7055-	0.4804
8	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير	4.3947	0.67941	كبير	4.4000	0.50709	كبير	0.231-	0.817
9	تتأكد المحاسبة القضائية من استمرار الشركة في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم	4.2368	0.91339	كبير	4.8000	0.41404	كبير	2.399-	0.016

	الأسئلة	مراجعي الحسابات			العاملين في سلك القانون		اختبار مان وتني		
		متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	Z	P
10	تتناقش المحاسبة القضائية الإدارة عند تغيير المبادئ والمعايير والسياسات المحاسبية المطبقة وأثرها في التقارير	4.5000	0.76229	كبير	4.7333	0.45774	كبير	1.07581-	0.282
11	تعمل المحاسبة القضائية على فحص ومراجعة تقرير مجلس الإدارة للتأكد من تطابق المعلومات الواردة فيه مع التقارير المالية	3.4473	0.5038	متوسط	3.6667	0.9759	متوسط	0.0719-	0.5217
12	تقوم المحاسبة القضائية بمتابعة الإدارة في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي	3.2631	0.5543	متوسط	3.4667	1.2459	متوسط	1.1189-	0.2631
13	تقوم المحاسبة القضائية بالتحري عن الحقيقة بالتحريات اللازمة عن الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها	3.3684	1.0245	متوسط	3.6000	1.1212	متوسط	0.60005-	0.5484
14	المحاسب القضائي يقدم رأياً يستند إلى حقائق معروفة ويكون رأياً على أساس التحقيقات في المنازعات	3.3684	0.9134	متوسط	3.7333	0.7037	متوسط	1.73467-	0.0827

	الأسئلة	مراجعي الحسابات			العاملين في سلك القانون		اختبار مان وتني		
		متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	Z	P
15	المحاسب القضائي يقدم استشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية	3.3421	0.9087	متوسط	3.8666	0.7432	متوسط	1.85006-	0.0643
16	المحاسب القضائي قد يكون بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي بالشؤون المحاسبية والمالية والضرائب ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب وترجمة المستندات والوثائق	3.1052	0.8314	متوسط	3.3333	1.0465	متوسط	0.84723	0.3968
17	المحاسب القضائي لحل تسويات الطلاق بين الأزواج الذين لديهم ملكية في شركة خاصة وشراكة في أعمال تجارية	3.3157	0.9036	متوسط	3.3333	1.3451	متوسط	0.07192-	0.9426
18	المحاسب القضائي يحقق في حالات الضرر لتحديد قيمة الأضرار والتعويضات بناء على معايير المحاسبة	3.3157	0.9036	متوسط	3.5333	0.63994	متوسط	0.56901-	0.5693
19	تقوم المحاسبة القضائية بمراجعة مدى التزام المراجع بمبادئ الحوكمة	2.3684	1.1489	ضعيف	2.4666	0.9904	ضعيف	0.33056-	0.7409

	الأسئلة	مراجعي الحسابات			العاملين في سلك القانون		اختبار مان وتني		
		متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	Z	P
20	تتعامل المحاسبة القضائية مع القضايا التجارية المتعلقة بالالتزام المهني للمحاسبين، تثقيم الشركات، النزاعات القانونية ذات الطابع المهني	4.4211	0.59872	كبير	4.4000	0.63246	كبير	0.980-	0.929
21	يحضر المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة الاستجوابات أو إضافة أسئلة جديدة	4.5526	0.50390	كبير	4.4000	0.63246	كبير	0.747-	0.455
22	تسهم المحاسبة القضائية في تحسين ودعم نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وتأكيد استقلال المراجع الخارجي	4.3947	0.54720	كبير	4.4667	0.51640	كبير	0.683-	0.699
23	تناقش المحاسبة القضائية المراجع الخارجي بنتائج تقريره	4.3947	0.54720	كبير	4.4667	0.51640	كبير	0.386-	0.699
24	تفحص المحاسبة القضائية المعلومات الواردة في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين	3.2368	1.4783	متوسط	3.5333	0.7432	متوسط	0.37632-	0.7066
25	تساعد المحاسبة القضائية في عملية تحديد المخاطر التي تؤثر في التقارير المالية	3.1052	1.6569	متوسط	3.2666	1.4375	متوسط	0.36643-	0.714

	الأسئلة	مراجعي الحسابات			العاملين في سلك القانون		اختبار مان وتني		
		متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	Z	P
26	تسهم المحاسبة القضائية في تقييم فعالية إدارة المخاطر التي تؤثر في التقارير المالية في الشركة	3.3157	1.5786	متوسط	3.3333	1.2909	متوسط	0.1223-	0.9026
27	تدرس المحاسبة القضائية تقارير الإدارة المتعلقة بالاستجابة للمخاطر	3.5263	1.5375	متوسط	3.4666	0.7423	متوسط	0.49627-	0.6197
28	تقيم المحاسبة القضائية كفاءة المراجع الداخلي	3.1842	1.7319	متوسط	3.6667	1.454	متوسط	0.72866-	0.4662
29	تقوم المحاسبة القضائية بتحديد المخاطر الناتجة عن الغش	2.3157	1.1175	ضعيف	2.3333	0.9759	ضعيف	0.15371-	0.8778
30	تعد المحاسبة القضائية قناة اتصال بين الإدارة والمراجع الداخلي	2.2105	1.4361	ضعيف	2.4667	1.6846	ضعيف	0.64561-	0.5185
31	تعد المحاسبة القضائية قناة اتصال بين الإدارة والمراجع الخارجي	2.2105	1.189	متوسط	2.4667	1.4074	متوسط	0.53289-	0.5941

الجدول من إعداد الباحث من واقع الإستبانة الموزعة على المبحوثين غزة

فلسطين فبراير 2013م

ملاحظات على التحليل السابق :

لاحظ الباحث من خلال الجدول السابق رقم (1) أن نشاطات المحاسبة القضائية المتعلقة بمهام دعم وظيفة المراجعة الداخلية ودعم وظيفة المراجعة

الخارجية ودعم حوكمة الشركات فقد كانت المتوسطات الحسابية لآراء عينتي الدراسة تقع بين (2.5 - 3.99) ، وهي تعتبر ذات درجة تأثير متوسطة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، فيما كانت نشاطات المحاسبة القضائية المتعلقة بإدارة المخاطر ذات تأثير ضعيف في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات ، إذ بلغ المتوسط الحسابي لآراء عينتي الدراسة من مراجعي حسابات ومن عاملين في القانون وسلك القضاء ووكلاء النيابة المالية في مكتب النائب العام أقل من (2.51) .

كما لاحظ الباحث أيضاً من خلال الجدول السابق رقم (1) أن أنشطة المحاسبة القضائية المتعلقة بمهمة الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها ودراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها كانت ذات تأثير كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الفلسطينية ، إذ بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين في عينتي الدراسة من مراجعي حسابات وأكاديميين ورجال قانون فيما يتعلق بهذه النشاطات أكبر من 4 ، وهي أكبر من الوسط الافتراضي المحدد مسبقاً في الدراسة .

كذلك فإن نتائج الدراسة وفقاً لاختبار مان وتني تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الفئتين فيما يخص مجموعة من الأنشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية ، وبالتالي تؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات والمؤسسات الفلسطينية .

اختبار فرضيات الدراسة

قام الباحث باختبار فرضيات الدراسة بعدما قام بتحليل نتائج الدراسة وذلك كما يلي :

أولاً : اختبار الفرضية الأولى التي تنص : " لا يوجد علاقة بين الإجراءات والأنشطة التي تمارسه المحاسبة القضائية وبين ممارسات المحاسبة الإبداعية .

بالرجوع للجدول السابق رقم (1) سوف نجد بأن المتوسط العام لإجابات رجال القانون والعاملين بسلك القضاء لإجمالي الأنشطة والإجراءات التي تقوم بها المحاسبة القضائية هو (3.7978) ، وكذلك فإن المتوسط العام لإجابات المبحوثين من مراجعي الحسابات الخارجيين لإجمالي الأنشطة والإجراءات التي تقوم بها المحاسبة القضائية هو (3.6494) ، ويعتبر كل من المتوسطان العامين السابقان هو أكبر من (3)، وهذا يعني بوجود علاقة بين النشاطات التي تقوم بها المحاسبة القضائية وبين الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

وبناءً على ما سبق ، فإن الباحث يرفض الفرضية العدمية ، وسوف يقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه : " يوجد علاقة بين الإجراءات والأنشطة التي تمارسه المحاسبة القضائية وبين ممارسات المحاسبة الإبداعية.

ثانياً : اختبار الفرضية الثانية التي تنص : " إن ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية حول الأمور المالية والتجارية يتطلب الاستعانة بالمحاسبة القضائية .

إن فضائح الغش للشركات العالمية مثل شركة إنرون وورد كوم وغيرها ، وما ترتب عليها من دعاوى قضائية ، قد خلق طلباً كبيراً على المهارات والخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية أنها تؤدي دوراً حاسماً

في التحقيق في الفضائح المالية التي يشتبه فيها باختلاس الأصول ، فضلاً عن ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية التي أدت إلى حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين من المحاسبين يمكن الاستفادة من خبرتهم ومهاراتهم وعمق قدرتهم في إجراء التحري واكتشاف مدى صدق المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وإبداء الرأي في الدعاوى القضائية التي تخص المخالفات المالية والغش في القوائم .

بالرجوع للجدول السابق رقم (1) سوف نجد بأن المتوسط العام لإجابات رجال القانون والعاملين بسلك القضاء تؤكد وجود ارتفاع وزيادة في معدلات الدعاوى القضائية حول الأمور المالية هو (3.687) ، وكذلك فإن المتوسط العام لإجابات المبحوثين من مراجعي الحسابات الخارجيين لحاجة المنازعات القضائية للمحاسبة القضائية هو (3.439) ، ويعتبر كل من المتوسطان العامين السابقان هو أكبر من (3)، وهذا يعني بوجود حاجة للمحاسبة القضائية بسبب زيادة معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية .

وبناءً على ما سبق ، فإن الباحث سوف يقبل الفرضية الثانية التي تنص على أنه : " إن ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية حول الأمور المالية والتجارية يتطلب الاستعانة بالمحاسبة القضائية .

ثالثاً : اختبار الفرضية الثالثة التي تنص : " لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك القانون والقضاء فيما يتعلق بدور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

وبالعودة للجدول السابق رقم (1) أيضاً ، فإنه يتضح للباحث أن نتائج اختبار مان ويتني المستخدم لتحديد الفروقات بين آراء عينتي الدراسة فيما يتعلق بالخدمات والأنشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية ، حيث نجد أن القيمة المعنوية لـ $p=0.57260>0.05$ ، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين وبين العاملين في سلك القانون والقضاء الفلسطيني فيما يتعلق بنشاطات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات والمؤسسات الفلسطينية ، وعليه فإن الباحث سوف يقبل الفرضية الثالثة .